الفصل التاسع

الهجرة والتعليم والتنمية

يمكن اعتبار التعليم الذى يقدم فيما وراء حدود دولة ما ، جزءاً من أو امتداداً لنظام وطنى للتعليم ؛ ويستطيع المواطنون أن يدربوا ، بل هم يتدربون بالفعل فى الخارج للعمل فى الوطن ويمكن للدولة أن تؤثر (فى حدود) فى مدى الدور صغر أو كبر الذى يمكن للتعليم الأجنبى أن يلعبه فى العملية الكلية لتعليم المواطنين (انظر جدول « ١ » عامود ٧)

ولا يزال التدريب فى الخارج لدى عديد من الدول ، وبخاصة تلك التى يطلق عليها الدول النامية ، الوسيلة الأساسية لتعليم الوطنيين على المستوى الجامعى ؛ وتبعاً لذلك تشكلت السياسات تنظم الهجرة بقصد الدراسة (وتتضمن أحياناً تنظيم تأشيرة الدخول ، واستبدال العملة ، ومدة الإقامة إلخ) بما يوحى بأن الفوائد والمضار النسبية للدراسة فى الخارج قد وزنت . ومع ذلك فإذا نظر المرء بعناية إلى معظم الخطط القومية للتعليم بالخارج أو تقييمات القوة البشرية ، يجد أن التعليم بالخارج قلما يكون متضمناً فيها مباشرة ، حتى عندما يكون ذلك هاماً من الناحيتين العددية والكمية ، فتقديرات الأفراد المدربين الذين سيكونون متاحين لأنواع خاصة من المهن ، وكذلك تقديرات التسهيلات التعليمية التى يجب أن تتوفر لإنتاج الموارد للبشرية ، « المطلوبة » قلما تدخل فى اعتبارها حرية اختيار الهجرة بقصد الدراسة . وبالرغم من وجود محاولات لتقييم الاستفادة من موارد التدريب فى الخارج ، فإن معظم هذه الجهود كانت مقيدة بالنظرة القصيرة إلى نوع الوظيفة التى يشغلها أولئك الأشخاص الذين رجعوا إلى الوطن بعد تدريبهم فى الخارج لخدمة برامج معينة ، ولا توجد مقارنات بين هؤلاء و بين

الأشخاص المماثلين الذين دربوا فى الوطن ، فى نطاق الجامعة أو الوظيفة وكذلك لا توجد مقارنات بين الإنتاجية فى الوظيفة ، ونفقات الدراسة وفوائدها فى الوطن ، وبين الدراسة فى الخارج .

إن ما يعقد تقييمات الخطط التعليمية البديلة ، هو فى الحقيقة أن التعليم ، سواء كان مكتسباً فى الوطن أو الخارج ، يمكن الانتفاع به فى الخارج ، بل كثيراً ما ينتفع به ؛ ويرتبط بكل خطة تعليمية ممكنة للهجرة فيما بعد . وبالرغم من أن آثار هذه الهجرة أو « استنزاف العقول » فى التنمية قد نوقشت بقوة ، فإن مسألة إدماج خسائر (أو مكاسب) الهجرة ، فى تقييم المعطيات المالية للتعليم ، لاتزال غير واضحة . ومن الضرورى لفهم التفسيرات المتضاربة لمكاسب الهجرة وخسائرها ، واستطلاع طريقة ربط الهجرة بالتنمية فى مختلف الأوضاع الوطنية ، أن نصنف المظاهر الكثيرة التى تتصل بالمشكلة وهناك بطبيعة الحال المعالجات الأكثر شيوعاً ، ولكراهية استنزاف العقول التى يمكن إهمال معظمها ، أما الأصعب معالجة فهى نتائج البحث التكميلية أو المتضاربة التى تنشأ من اختلاف أساليب معالجة موضوع استنزاف العقول (الأساليب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتاريخيه والسكانية) ويتضمن كل منها مجموعة من الاعتراضات لما يشكل الخسارة أو المكسب[٢] ونحن لانستطيع معالجة كل ذلك ، فى هذه المساحة الضيقة المخصصة لنا ؛ ومع ذلك فهناك خلاف فى هذه الأساليب بين العلماء وبين الممارسين كما هو على سبيل المثال بين الاقتصاديين الذين سنشير إلى أساليبهم المتضاربه فى هذا الفصل[٣] .

وإذن ، فمشكلات الهجرة والتعليم والتنمية التى يشملها الموضوع الأعم والتى تتصادم عند قياس وتفسير النتائج الاقتصادية للدراسة فى الخارج ، وما يتعلق بها من استنزاف عقول (غير العائدين) من الطلبة المغتربين ، يجب توكيد أهميتها ، فأولا يجب أن يقدم نموذج للهجرة يصنف فيه الأفراد

وفقاً لمكان التعليم والعمل ، ومن هذا النموذج تستخدم عدة طرق لفهرسة الهجرة بسبب عدم عودة الطالب المغترب للمقارنات المقدمة التى تربط بين عدم العودة إلى الوطن ومستويات التنمية . وبعد ذلك سنفحص تطبيق مفاهيم « رأس المال البشرى » على مقياس المكاسب والخسائر التى تحدث من جراء الهجرة ، وبوصفها مرتبطة بالخطط التعليمية البديلة وأخيراً سنقدم تعليقاً أو اثنين على مضمون ذلك بالنسبة لرسم السياسة . وتشير معظم الأمثلة إلى دراسة الأجانب فى الولايات المتحدة التى يطلق عليها « بالوعة » تدفق الهجرة ذات المستوى الرفيع .

جدول الملتحقين بالتعليم

فى المستوى الثالث فى الوطن وفى الخارج

جـــدول رقم (١)

الملتحقون فى الوطن وفى الخارج بالتعليم فى المستوى الثالث (العالى) دول مختارة سنة ١٩٦٥ (ا)

الدولة	المجموع الكلى للطلبة المغتربين والوطنيين (١)	الطلبة المغتربون (٢)	وطنيون يتعلمون بالخارج (٣)	مجموع الطلبة الوطنيين فقط (١)-(٢)+(٣) (٤)	مجموع غير العائدين (ب) (٥)	٪ أجانب (٢) ÷ (١) (٦)	٪ وطنيون بالخارج (٣) ÷ (٤) (٧)	خسارة فى القوة البشرية فهرس (جـ) (٨)	معدل فى العائدين من الولايات المتحدة (د) (٩)
الولايات المتحدة	٥, ٥٢٦, ٢٢٥	٨٢, ٧٠٩	١٣, ٨٦٣	٥, ٤٥٧, ٤٨١	—	١, ٥	٠, ٣	—	—
كندا	٢٨٣, ٩٠٧ (٤)	١١, ٢٨٤ (٤)	١١, ٣١١	٢٨٣, ٩٣٤	١, ٤٤٠	٤,	٤, ٠	٥٠	١٤, ١
أوروبا :									
ألبانيا	١١, ٩٣٧	٩٣	٩٧	١١, ٩٤٢	—	٠, ٨	٠, ٨		—
النمسا	٤٩, ٣٨٢	٩, ٣٦٨ (٤)	١, ١٧١	٤١, ٧٢٥	٧٥	١٩, ٠	٤, ١	١٧	٣٧, ٣
بلجيكا	٧٥, ٤٨٩	٥, ٠٠٠ (٤)	١, ١٤٦	٧١, ٦٣٥	٥٦	٦, ٦	١, ٦	٧	٢١, ١
بلغاريا	١٠٠, ١٠٢	١, ٠٤٨ (٤)	١, ٠٢٨	١٠٠, ٠٨٢	—	١, ٠	١, ٠	—	—
تشيكوسلوفاكيا	١٤١, ٦٧٨ (٤)	٣, ٣٠٣	٢١٨	١٣٨, ٦٠٢	—	٢, ٢	٢,	..	—
الدانمرك	٤٣, ٧٣١ (٤)	٦٤٣ (٤)	٥١٤	٤٣, ٦٠٢	٧١	١, ٥	١, ٢	١٦	٣٢, ٦
فنلندة	٣٨, ٧٧٥	١٣٣ (٤)	١, ٠٦٩	٤٩, ٧٣١	٤٢	٠, ٣	٢, ٧	١٠	٢٠, ١
فرنسا	٤٥٥, ١١١ (٤)	٣٥, ٥٨٤ (٤)	٧, ٣٧٠	٤٢٦, ٨٩٧	٢١٥	٧, ٨	١, ٧	٥	٢٢, ٨
(ألمانيا الاتحادية) (٥)	٢٧٣, ٠٩٩	٢٦, ٢٢٥	١٠, ٤٩١	٣٥٧, ٣٦٥	٨١٦	٧, ٠	٢, ٩	٢٢	٤١, ٤

اليونان	٥١,٣٣٤	١,٦٨١	٦,٠٥٢	٦٢,٧٠٦	١٥١	١,٠	١٢,٥	٥
المجر	٥١,٠٠٢	٦٩١	١,٠٥٥	٥١,٨٦٦	—	١,٤	٣,٠	—
إيسلنده	١,٠٣٨ (٤)	٣١ (٤)	٤٢٣	١,٤٣٠	٥	٣,٠	٢٩,٦	٤
إيرلندة	٢٠,٦٣٤ (٤)	٣,٣٦٤	٥٦٣	١٧,٨٣٣	١٥٦	١٦,٣	٣,٢	٨٧
إيطاليا	٢٦١,٣٥٨ (٤)	٣,٨٠٠	٣,٣٥٦	٢٦٠,٩١٤	٢٥٧	١,٥	١,٣	٩
لكسمبورج	٥٨ (٤)	٤٨	١,١٨٠	١,٧١٣	٢	١١,٨	٦٨,٩	١١
الأراضي المنخفضة (هولندا)	١٤٨,٥٩٠	١٢,٤٢ (٤)	٢,١٣٤	١٤٩,٤٨٢	٢٤٨	٠,٨	١,٤	١٦
النرويج	١٩,٥٢٨	٢٧٤	٣,٦٢٣	٢٢,٨٧٧	١٢٨	١,٤	١٥,٨	٥٥
بولنده	٢٥١ ٨٦٤ (٤)	١,٣٦٤	٧٩٩	٢٥١,٢٩٩	—	٠,٥	,٣	—
البرتغال	٣٢,١١٥ (٤)	١٥٥ (٤)	٨١١	٣٢,٧٧١	٣١	٠,٥	٢,٥	٩
رومانيا	١٣٠,٤١٦ (٤)	٥٠٨ (٤)	١٩٣	١٢٠,١٠١	—	٠,٤	٠,١	—
أسبانيا	١١١,١٢٣ (٤)	٧,٤٨٩ (٤)	٢,٢٢٥	١٠٥,٦١٩	١١٥	٦,٧	٢,١	١٠
(و)								
السويد	٦١,٢٢٠ (٤)	—	١,١٥٩	٦١,٢٢٢	٨١	—	١,٩	١٣
سويسرة	٣٠,٢٨٨ (٤)	٨,٦٤٩	١,٦٩٠	٢٢,٨٧٧	٠٩	٢٨,٤		٣٤
(ز)								
المملكة المتحدة	٢٢٥,٩٦٠ (٤)	١٦,٣٩٦	٧,٨٠١	٢١٧,٣٦٥	٧٤٠	٧,٣		٣٤
يوغسلافيا	١٨٤,٩٢٣ (٤)	١,٨٠٦	٩٦٦	١٨٤, ٧٣	—	١,٠		—
الاتحاد السوفيتي	٣,٦٠٨,٠٠٠ (٤)	٢١,٠٠٠ (٤)	—	—	—	,٦		—
الأقيانوسية :								
استراليا	١٢٢,٦٢٠ (٤)	٦,٩٦٠	١,٣٩٠	١١٧,٠٥٠	٠٢	٥,٧	١,٢	٦
نيوزيلندة	٤٧,٤٢٥ (٤)	١,٠٥٦ (٤)	٧٣٤	٤٧,١٠٣	٢٢	٢,٢	١,٦	٤

تابع جدول رقم (١)

للمتحقون فى الوطن وفى الخارج بالتعليم فى المستوى الثالث (العالى) دول مختارة سنة ١٩٦٥

الدولة	المجموع الكلى للطلبة المغتربين والوطنيين (١)	الطلبة المغتربون (٢)	وطنيون يتعلمون بالخارج (٣)	مجموع الطلبة الوطنيين فقط (١)-(٢)+(٣) (٤)	مجموع غير العائدين (ب) (٥)	٪ أجانب (٢)÷(١) (٦)	٪ وطنيون بالخارج (٣)÷(٤) (٧)	خسارة فى القوة البشرية فهرس (جـ) (٨)	معدل فى العائدين من الولايات المتحدة (د) (٩)
امريكا الكاريبى :									
(ح)									
هايتى	١,٧٠٥ (٤)	—	٦٧٢	٢,٣٧٠	٧١	—	٢٨,٣	—	٣١,٨
جامايكا	١,٩٠٢	٦٧٥	١,٦٠٥	٢,٠٣٢	٨٨	٣٥,٥	٥٦,٧	٢٩٨	٧,٢
ترينداد	٩١٠	١٨٦	١,٥٨٠	٢,٣٠٤	—	٢٠,٤	٦٧,٥	٣١١	—
امريكا الوسطى :									
كوستاريكا	٦,٦٠٠ (٤)	٢٥٤	٦١٦	٦,٩٦٢	٤٣	٣,٨	٨,٨	٦١	١٤,٩
سلفادور	٣,٦٢٤	٦٤	٥١٧	٤, ٧٧	٧١	١,٨	١٢,٧	١٧٤	٢٦,٦
جواتيمالا	٧,٦٧٢	٢٤٣	٤٠٦	٧,٨٣٦	٤٤	٣,٢	٥,٢	٥٦	١٧,١
هندوراس	٢,٥٧٨	١٨٠ (٤)	٣٩٩	٢,٧٩٧	٣٩	٧,٠	١٤,٣	١٣٩	١٨,٤
نيكارجوا	٣,٣٤٣	٧٠ (٤)	٦٥٧	٣,٩٣٠	٤٦	٢,١	١٦,٧	١١٧	١٦,١
امريكا الجنوبية :									
الأرجنتين	٢٢٥,٦٥٣ (٤)	١٣,٠٦٠	١,٣١٠	٢١٣,٩٠٣	١٦٨	٥,٨	٠,٦	٧	٢٢,٤
بوليفيا	١١,٠٩٠	٨٢	٨٩٩	١١,٩٠٧	٨٣	٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]

كولمبيا	١٧,٤٦٢(٤)	٦٨٦(٤)	٣,٣٨١	٣٩,١٥٧	٢٠٧	١,٨	٦,١	٥٣	١٥,٨
إكوادور	١٢,٤٨٦	٤٠٠	٧٦١	١٢,٧٦٧	٦٤	٣,٨	٦,	٥٠	١٥,١
شبه القارة الهندية :									
الهند	١,٣١٠,٠٠٠(٣)	٤,٥٤٠(٤)	١٠,٨٦٣	١,٣١٦,٢٣٣	٤٧٥	٠,٣	,٨	٣	٦,٩
باكستان	٣٢٩,٠٠٣	٣٦٦	٣,٨٩٧	٢٢١,٥٣٤	٣٣	٠,٢	١,٣	١	٣,
سيلان	١٢,٤٨٥	١٦	٩٧٠	١٣,٤٣٩	١٢	٠,١	٧,٢	٨	١١,٦
الشرق الاوسط :									
أفغانستان	٣,٤٥١(٤)	١٢(٤)	٥٠١	٣,٩٤٠	٣	٠,٣	١٢,٧	٦	١,٧
إيران	٢٦,٠٠٠	٩٢	٩,٨٣٤	٣٥,٧٤٢	٦٧٩	٠,٤	٢٧,٥	١٨٩	١٧,٩
العراق	٢٤,٦٦٢(٤)	١,٠٢	٣,٧٢٤	٢٧,٣٦٦	١٠٤	٤,١	١٣,٦	٣٨	١١,١
إسرائيل	٣٠,٢٧٣	٨٩٨	٢,٦٢٦	٣٢,٠٠١	١٩٩	٣,٠	٨,٢	٦٢	١٢,٣
الأردن	٢,٧٥٥	١٧	١٥,٩٠١	١٨,٦٣٩	١٣	٠,٦	٨٥,٣	٥٥	١٤,٩
لبنان	٢٠,٣٤٥	١,٧٩٨	٣,٢٤٩	١٢,٧٩٦	٨٦	٥٣,١	٢٥,٤	٦٧	١١,٨
المملكة العربية السعودية	١,٥٦٨(٤)	٢٤٢(٤)	١,٦٨٣	٣,٠٠٩	٣٢	١٥٤	٥٥,٩	١٠٦	٥,٥
سوريا	٣١,٩٩٣	٧,٤٨٨	٧,١٥٠	٣١,٦٥٥	٦٠	٢٣,٤	٢,٦	٢١	١٥,٤
تركيا	٩١,١٩٧(٤)	٣,٣٢٥	٣,٧٢٧	٩١,٦٠٠	٩٨	٣,٦	٤,١	١٠	٨,٩
آسيا :									
بورما	٢٢,٣٩٩	١٦	٣٥٨	٢٢,٧٤١	٠,١	٠,١	١,٦	٦	٩,٩
كولمبيا	٥,٨٥١	١٤	٤١٠	٦,١٥٧	٠,٧	٠,٧	٦,٧	٦	٢,١
الصين (تايوان)	٨٥,٣٤٦	٤٧٨	٨,٦٦٠	٩٣,٠٢٨	٠,٦	٠,٦	٩,٣	٥٦	١١,١
هونج كونج	١٠,١٨٩(٤)	٣٩٠(٤)	٤,٨٣٦	١٤,٦٣٥	٣,٨	٣,٧	١٣,	٣١٤	١٣,٦

تابع جدول (١)

الملتحقون فى الوطن وفى الخارج بالتعليم فى المستوى الثالث (العالى) دول مختارة سنة ١٩٦٥

الدولة	المجموع الكلى للطلبة المغتربين والوطنيين (١)	الطلبة المغتربون (٢)	وطنيون يتعلمون بالخارج (٣)	مجموع الطلبة الوطنيين فقط (١)-(٢)+(٣) (٤)	مجموع غير العائدين (ب) (٥)	٪ أجانب (١) ÷ (٢) (٦)	٪ وطنيون بالخارج (٣) ÷ (٤) (٧)	خسارة فى القوة البشرية فهرس (جـ) (٨)	معدل فى العائدين من الولايات المتحدة (د) (٩)
اليابان	١,٠٨٥,١١٩	٨,٢٦٦	٤,٠٨٧	١,٠٨٠,٩٤٠	٢٨٩	٠,٨	٠,٤	٢	٨,٣
كوريا	١٤١,٦٣٥	١٠٧	٦,٩٨٨	١٤٨,٥١٦	٨ ٣	,١	٤,٧	٢٠	١١,٥
ماليزيا	٨,٩٦٠	١٠٦	٦,٨٧٥	١٥,٧٢٩	٣٨	١,٢	٤٣,٧	٢٤	٧,٠
تايلاند	٥٢,٠٣٧(٤)	٥٠	٢,٩٧٣	٥٤,٩٦٠	٦٥	,١	٥,٤	١١	٣,٩
فيتنام	٢٣,٤٥٧(٤)	٣٤	٣,٨٥١	٢٧,٢٧٤	٢٢	,١	١٤,١	٨	٥,٥
جنوب إفريقيا	٥٣,٨٤٩	٢,٩١٣(٤)	١,٤٧٥	٥٢,٤١١	٥٢	٥,٤	٢,٨	١٠	١٢,٥
شمال إفريقيا :									
الجزائر	٨,١٧٧	١,٨٧٣	١,٦٨١	٧,٩٨٥ ،	صفر	٢٢,٩	٢١,١	صفر	صفر
ليبيا	١,٩٣٦	١١٠	٧٥٣	٢,٥٧٩	٢	٥,٧	٢٩,٢	٨	٢,٠
المغرب	٨,٩٩٦	٩٩٨	٢,٧٧٣	١٠,٧٧١	٨	١١,١	٢٥,٧	٧	٨,٥
السودان	٧,٧٠١	٢٧١(٤)	٢,١٧٩	٩,٦ ٩	٤	٣,٥	٢٢,٧	٤	٣,٤
تونس	٦,٢٣٠	٥٠٩	٣,٥٩٢	٩,٣٠٣	٣	٨,٣	٣٨,٦	٣	٣,٥
جمهورية مصر العربية	١٧٥,٢٤٥	١٦,٧٨٩	٣,٥٧٢	١٦٢,٠٢٨	١٠٥	٩,٦	٢,٢	٦	١٢,٥

شبه الصحراء الإفريقية:										
بوراندى	١٨٨	٧٩	١١١	٢٢٠	صفر	٤٢,٠	٥٠,٥	صفر	صفر	
الكمرون	١,١٦٤	٢٥	١,١١١	٢,٢٥٠	صفر	٢,١	٤٩,٤	صفر	صفر	
داهومى	٣٩	٨	٧٨٢	٨١٣	صفر	٢٠,٥	٩٦,٢	صفر	صفر	
أثيوبيا	٢,٢٥٦	١١٥	٨١١	٢,٩٥٢	٨	٥,١	٢٧,٥	٢٧	٣,٠	
غانا	٤,٧٨٨	١٥٨	١,٤٠١	٦,٠٣١	١١	٣,٣	٢٣,٢	١٨	٣,٧	
غينيا	٥٨٥(٤)	٢٢(٤)	٥٥٨	١,١٢١	٢	٣,٨	٤٩,٨	١٧	صفر	
ساحل العاج	١,٥٦٦(٤)	٨٢٨(٤)	٥٠٥	١,٢٤٣	صفر	٥٢,٩	٤٠,٦	صفر	٠,٦	
كينيا	٢,٧٥٨(٤)	٣٩٨	٢,٤٣٣	٤,٧٩٣	٥	١٤,٤	٥٠,٨	١٠	٣,٠	
ليبريا	٦٦٥	٦٠(٤)	٣٧١	٩٩٦	١٠	٨,٨	٣٧,٢	١٠٠	صفر	
مدغشقر	٢,٤١٨	١١٢	٧٣٤	٣,٠٤٠	صفر	٤,٦	٢٤,١	صفر	صفر	
موزمبيق	٥٥٥	٢	١٣	٥٦٦	١	٠,٤	٢,٣	١٣٨	٦,٧	
نيجيريا	٨, ٣٣	٢٠٤	٣,٨٤٤	١٢,٥٧٣	٢١	٢,٣	٣٠,٦	١٨	١,٥	
السنغال	٢,٧٥٥	١,٤٣٧	٣٤٨	١,٦٦٦	صفر	٥٢,٢	٢٠,٩	صفر	١,٠	
سيراليون	٩٣٠	١٨٢	٤٧٣	١,٢٢١	٣	١٩,٦	٣٨,٧	٣١	١,٧	
الصومال	٦١(٤)	٩(٤)	٣٧٢	٤٢٤	٣	١٤,٨	٨٧,٧	٥٨	٢,٤	
روديسيا	١٣٩(٤)	١٢٩(٤)	٣١٠	٨٢٠	٩	٢٠,٢	٣٧,٨	١٠٩	٤,٣	
تنزانيا	١١٥(٤)	٦١(٤)	١,٤٧٧	١,٥٣١	٣	٥٣,٠	٩٦,٥	١٩	١,١	
أوغنده	١,١٢٧(٤)	٦٥٠(٤)	١,٦٨	١,٦٤٥	صفر	٧,٧	٧١,٠	صفر	١,٠	

(١) المصدر : كتاب الإحصاء السنوى ١٩٦٦، باريس : يونسكو ، ١٩٦٧ عمود (١) أخذت الأرقام من الصفحات ١٥٥ - ٦٩

(جدول ٢ ١٠ ، التعليم فى المستوى الثالث : المدرسون ، والتلاميذ ، وعدد التلاميذ ، بالنسبة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، =

= أو من الصفحات ١٧٠ –٢٠٢ (جدول ٢ – ١١ التعليم العالى : توزيع التلاميذ حسب ميدان الدراسة) العمودان (٢) و (٣) : أخذت الأرقام من الصفحات ٢٥١ — ٤ (جدول ٢ و ١٥ ، التعليم بالمستوى الثالث : عدد الطلبة المغتربين المسجلين وعدد الطلبة الوطنيين المسجلين بالخارج) .

(ب) أحصيت من : التعليم الدولى

Institute of International Education (IIE)
Census forms, Fall, 1964.

وللتفصيلات أنظر :

Myers, Robert G.,"Study Abroad, and Mrgration of Human Resources", unpublished Ph. D. dissertation, Univeristy of Chicago, Department of Education, 1967, ch 3.

عزى معدل غير العائدين بين المستجيبين إلى غير المستجيبين ، وكذلك فى تقدير العدد الكلى لغير العائدين . وإذا تماثل غير العائدين من مناطق أخرى وأضيفوا ، فإن أرقام عدد العائدين تتبع دراسة الولايات المتحدة .

(حـ) فهرس القوة البشرية = (٥) + (٤) × ١٠٫٠٠٠٫٠٠٠

(د) أحصيت من : I.I.E. Census fovms, Fall, 1964.

واستبعد غير المستجيبين من الإحصاءات . (هـ) وتشمل برلين الغربية .

(و) أحدث رقم قدمته هيئة اليونسكو للطلبة المغتربين فى السويد كان فى سنة ١٩٦٠ وهو ٩٥ ، ١ .

وقد افترض ، لأغراض إحصاء عدد القوى البشرية الضائعة ، أن عدد الطلبة المغتربين المسجلين متساو تقريباً مع عدد الطلبة السويديين بالخارج ، والتسجيلات فى عمود (١) معاده فى عمود (٤) (ز) تشمل إيرلندة واسكتلنده .

(ح) أخذت الأرقام الخاصة بهايتى من كتاب يونسكو للاحصاء السنوى ، ١٩٦٥ ، مارس : يونسكو ١٩٦٦ ص ٢٥٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ . وفى عمود (٣) المجموع الكلى لطلبة هايتى فى خمس عشرة دولة هى : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، ألمانيا (الجمهورية الاتحادية وبرلين الغربية) ، إيطاليا ، اليابان ، أسبانيا ، سويسرا ، سوريا ، جمهورية مصر العربية ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الدراسة بالخارج ، وعدم العودة واستنزاف العقول

نموذج الهجرة :

من الملائم ، لكى نربط مناقشة الدراسة بالخارج ، مقابل الدراسة فى الوطن ، مع مناقشة استنزاف العقول فى محيط التنمية الاقتصادية ، أن نقسم استنزاف العقول تقسيما بسيطاً إلى عنصرين : هجرة الموهوب الذى أحسن تعليمه فى الوطن (ويسمى أحياناً استنزاف العقل المدرب) ، وهجرة الموهبة عن طريق عدم عودة الطلبة المغتربين ويطلق عليها أحياناً (استنزاف العقل غير المدرب)(٤) ، وبهذا نربط بين موضع الدراسة والعالة . ويكون لدينا نموذج بسيط يتمثل فى شكل (١)(٥) .

مكان التعليم \ مكان العمل	فى الوطن	بالخارج
فى الوطن	١	٢
بالخارج	٣	٤

شكل (١) نموذج هجرة

تتكون المجموعة ، فى الفئة الأولى من شكل (١) ، من جميع الأفراد الذين لم يهاجروا بقصد التعليم أو للعمل ؛ وتحدد الفئة بمجموعة أساسية لغير المهاجرين يمكن أن يقارن بها الأشخاص المهاجرون ، أما الفئتان الثانية والرابعة فيمثلان عنصرى استنزاف العقول : العقل « المدرب » و « غير المدرب » ، على التعاقب ، ويمثل أفراد الفئة (٣) كسباً محتملا لعقل درس فى الخارج (جزئياً على الأقل على نفقة دولة أجنبية) ، ثم عاد إلى الوطن للعمل .

ويمكن تطبيق الطريقة التصنيفية بصورة زمنية استرجاعية على الأفراد فى القوة العاملة فى الوقت الحاضر ، وفى هذه الحالة نحتاج إلى معرفة مستوى التعليم السابق ومكانه ، أو قد نأخذ كعينة لنا جميع الأفراد المسجلين حالياً فى الوطن أو فى الخارج ثم تستخدم التنبؤات مستقبل العالة لتكملة التصنيف .

ويؤدى النموذج نفسه إلى حساب المكاسب والخسائر فى إرتباطها بكل من مترتبات التعليم والعمل ، وكذلك عمل مقارنات . ويمكن أن تحدد خسائر ومكاسب المواهب بطرق عدة ، أبسطها على أساس أعداد الأفراد فى كل من الفئات ، ويمكن تحديد « قيمة » للأفراد فى كل فئة من الفئات مثل قيمة « الرأسمال البشرى »[٦] . وسيكون تركيزنا على الفئة (٤) ، أى الدراسة فى الخارج وعدم العودة إلى الوطن .

المنظور القومى والمقارن :

إن معظم المعلومات عن النماذج العالمية الخاصة بالهجرات الدولية بما فى ذلك هجرة الطلبة ، مستمدة جزئياً من إحصاءات وطنية ، ولكن قلما يوجد حتى على المستوى القومى اتفاق على حجم الهجرة بما فيها الهجرة ذات المستوى العالى ، بل يبدو من المجال فى معظم الأحوال حتى على المستوى الوطنى الحصول على التفصيل الضرورى بحسب الجنس والسن ونوع العمل الخ مما يعطى معنى للأرقام الإجمالية . وتظل الأبعاد العالمية بالنسبة لموضوعنا غير محددة ، على أحسن الفروض ، ومع ذلك يبدو أن معظم الباحثين يؤيدون الحقائق العامة التالية :

١ — لا يمارس حرية الهجرة غير نسبة ضئيلة من مجموع الأفراد فى العالم ، ممن يدرسون فى المستوى الجامعى (أقل من ٣٪)[٧] ولكن هناك بوناً شاسعاً بحسب الدولة (انظر جدول « ١ » عمود « ٧ ») وبحسب مجال الدراسة ، ومستوى الدراسة .

٢ — هناك نسبة مئوية ضئيلة نسبياً من جميع الأفراد الذين يعملون فى وظائف ذات مستوى رفيع يهاجرون عبر الحدود الدولية طلباً للعمل ، ولكن يوجد أيضاً اختلاف كبير بحيث الدولة والمجال والمستوى .

٣ — بالرغم من حدوث تدفقات من الهجرة ذات المستوى العالى بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية فإن التدفقات الأساسية (المتزايدة) تحدث من الدول النامية إلى الدول المتقدمة[٨] .

٤ — ويبدو أن حفنة من الدول النامية هى التى تقدم معظم المواهب المهاجرة[٩]

٥ — والولايات المتحدة هى الدولة المضيفة لمعظم الطلبة (١١٠,٠٠٠ أو أكثر)[١٠] ، وهى المستقر الأخير لأكبر عدد من مهاجرى المستوى العالى من المدربين وغير المدربين على السواء .

٦ — معظم مهاجرى المستوى العالى من الأطباء والمهندسين والعلماء[١١].

وفى حين أن مثل هذه المحات عن تدفقات الهجرة العالمية قد تكون مفيدة كخلفية ، ومذكر ضرورى بأن الدول موجودة فى إطار عالمى ، فإن الاختلاف بين الدول يجعل وجهات نظر الدول الخارجية غير ذات معنى ما لم تشتمل على موازنات دولية عبر الوطن . فليس بكاف تقسيم العالم ، كما سيتضح فيما بعد ، إلى دول نامية ودول متقدمة .

ولنفرض مؤقتاً أن إحصاءات دقيقة بدرجة معقولة قد أتيحت لنا ، وسمحت بتصنيف فئات من المهاجرين وغير المهاجرين ذوى المستوى العالى ، على المستوى القومى بحسب نموذج الهجرة ، فعندئذ نصبح فى موقف الموازنة بين الخسائر والمكاسب العددية عبر الوطن ؛ ومع ذلك يمكن عمل أسس عدة للموازنة ، وما يختار منها يؤثر بشدة فى النتائج التى نستخلصها ، مثل الخسارة أو الربح المصاحب للدراسة فى الخارج وعدم الرجوع إلى الوطن .

ولنتأمل الدول الافتراضية الثلاث (شكل ٢) ، وقد أجرى تصنيف فى كل دولة للأفراد المسجلين حالياً بالتعليم العالى وفماً لوضع التعليم والعمل ؛ وافترض لتيسير العملية إن كل دولة تدرب ١٠٠ فرد فقط على مستوى التعليم العالى (ومن ثمة يكون العدد فى كل فئة تعليم — عمل ، نسبة مئوية أيضاً من العدد الكلى للسكان فى تلك النتيجة) .

مكان العمل

مكان التعليم	الدولة (أ)		الدولة (ب)		الدولة (جـ)	
	فى الوطن	فى الخارج	فى الوطن	فى الخارج	فى الوطن	فى الخارج
فى الوطن	١ ٤٠	٢ ٥	١ ٧٠	٢ ٢٠	١ ٨٥	٢ ٥
فى الخارج	٣ ٥٠	٤ ٥	٣ ٥	٤ ٥	٣ ٥	٤ ٥

شكل (٢) توزيع افتراضى للأفراد بين فئات التعليم والعمل لنموذج الهجرة

ربما يكون الترتيب النسبى (أ) فى شكل (٢) ، لدولة إفريقية لا تزال تعتمد إلى حد كبير على الدراسة فى الخارج (٥٥ ٪ يدرسون فى الخارج = الفئة ٣ + الفئة ٤) ، ونموذج دولة ب أقرب ما يكون إلى الدولة المتقدمة فى التدريب ، ومعظم قوتها العاملة فى داخل الوطن (٩٠ فى المائة = الفئتين ١ + ٢) ، ولكن تصدير المهارات بمعدل مرتفع نسبياً (٢٥ فى المائة = الفئتين ٢ + ٤) . والدولة جـ يمكن أن تكون دولة نامية مثل الهند ، أو ربما دولة مثل الأرجنتين التى تدرب معظم قوتها العاملة فى الوطن (٩٠ فى المائة فى المثال) .

وإذا ركزنا الانتباه فى الهجرة من خلال المدربين فى الخارج (الفئة ٤) فلننظر إلى أسس أربعة لمقارنة الخسائر العددية عبر الوطن :

١ — إذا قارنا الرقم النهائى لغير العائدين فى الولايات المتحدة ينتج فى النهاية أن كندا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيران وتايوان والهند وهنج كنج وكوريا أكثر خسارة (انظر شكل ا عمود ٥)

٢ — وتتغير الصورة إذا قارنا معدل غير العائدين باستنزاف العقول الكلى ، (أى الفئة ٤ مقسومة على الفئة ٢ زائد الفئة ٤) ، كما يفعل الكتاب عندما ينظرون نظرة قصيرة إلى استنزاف العقول . ومن المفروض أنه كلما زاد المعدل كلما كبر سبب الإنذار بالخطر واشتد اللوم فيما يتعلق ببرامج الدراسة الأجنبية بوصفها معززة لاستنزاف العقول . وفى شكل ٢ يشكل الطالب غير العائد ٥٠ و٢٠ و٥٠ فى المائة على التوالى من العدد الكلى لاستنزاف العقول بالنسبة للدول ا ، ب ، ج . والحاصل النهائى هو أن خسائر الدولة (ج) من غير العائدين « أكبر » من خسائر الدولة (ب) ؛ ولكن حتى لو سلمنا بصحة أساس المقارنة ، فإن هناك حالات ضعف يجب مراعاتها قبل انتزاع النتيجة .

أولا ، سواء كان استنزاف العقول غير المدربة (غير العائدين) أكبر أو أصغر نسبياً ، فإن ذلك يتوقف جزئياً على وجود طرق أخرى مفتوحة للهجرة وهناك « تناوب على التعاقب » بين استنزاف العقول غير المدربة والمدربة . وقرار الهجرة بقصد الدراسة بالنسبة لكثير من « الطلبة » هو قرار أيضاً بالعمل ؛ وكون الهجرة تحدث بسبب عدم العودة لا يتضمن أن الدراسة فى الخارج تسبب الهجرة ، أو أن الدولة المضيفة تغرى الطلبة الأجانب بطريقة ما على نطاق واسع بعد وصولهم ، ويجب بحث المدى الذى يكون فيه استنزاف العقل غير المدرب والمدرب بديلين ، وتحت أية ظروف تحدث الاستعاضة . وثانياً ، حين تكون هناك دولة لديها قليل من

التيسيرات أو ليس لديها شيء منها لتدريب الوطنيين على المستوى الجامعي ، فيستتبع هذا أن قليلا من استنزاف عقولها ذات المستوى العالى ، يكون غالباً تشكيلة نمت فى الداخل .

ويجب ألا يدهشنا إذن ، أنه بينما يكون أقل من ٥ فى المائة من جميع المهاجرين إلى الولايات المتحدة من الدول المتقدمة غير عائدين ، فإن ٤٠ فى المائة من جميع المهاجرين من البلاد النامية يكونون غير مدربين عند وصولهم(١٢). ولسوء الحظ أن حكومة الولايات المتحدة والوكالات الدولية تستخدم مثل هذا الإحصاء للتعبير عن القلق للخسارة الكبرى التى تلحق بالقوة العاملة القادمة من الدول النامية فى صورة طلبة أجانب غير عائدين . ولكن النسبة المئوية الأكبر لا تدل بطريقة آلية على خسارة أكبر عن طريق غير العائدين ؛ والخسارة النسبية تتأثر بنوع خاص بالمنظور المحدود الذى يختار للنظر إلى غير العائدين .

٢ — والأمر الآخر ، وهو الذى يحتمل أن يكون أكثر حدوثاً ، ينطوى على النظرة إلى المكاسب والخسائر العددية النسبية الملازمة لغير العائدين لمقارنة « معدلات » غير العائدين من الطلبة المقيمين بالخارج من كل دولة . وللحصول على معدل ينسب عدد غير العائدين إلى العدد الكلى للطلبة المقيمين بالخارج دولة بعد دولة ، (نقسم المئة ٤ على الفئتين ٣ + ٤) . وفى الحالات الافتراضية فى شكل (٢) ، تكون معدلات غير العائدين ٩ و ٥٠ و ٥٠ فى المائة على التوالى للدول ا ، ب ، ج . ومن المفروض أنه كلما ارتفع معدل غير العائدين زادت الخسارة النسبية الناجمة عن الطلبة المغتربين غير العائدين ، وكلما قلت رغبة الدولة فى السعى إلى برنامج دراسى فى الخارج لمواطنيها . وتحول الاهتمام من استنزاف العقول إلى تقييم الدراسة فى الخارج بإدخال الهجرة فى الاعتبار ، ويجب ملاحظة أنه حيثما تكون

« الخسائر » بالنسبة للدولة (ا) أكبر منها بالنسبة للدولة (ب) وفقاً للمعدل السابق ، فإنها تنعكس عند استعمال نسبة غير العائدين .

ومن بين الدول التى لها طلبة فى الولايات المتحدة ، دول ذات معدلات عاليه نسبياً من الطلبة غير العائدين ، حسبت من أحصاء المعهد الدولى للتعليم ، عن الطلبة الأجانب وهذه الدول هى كوبا والأراضى المتخفضة هولندا وألمانيا الغربية وأيرلندا وإيطاليا وهايتى والنمسا والمملكة المتحدة من بين دول أخرى ، (أنظر الجدول ١ ، عمود ٩) . وتقع إيران بأعلى ثلث القائمة عند ترتيب الدول بحسب غير العائدين ، أما الهند وتايوان اللتان كثيراً ما تذكران على أنهما دولتان تعانيان خسائر جسيمة ، فتقعان بأسفل النصف الأول من الترتيب .

وليس من غير الشائع أن نسمع أن الخسائر المتسببة من عدم عودة الطلبة القادمين إلى الولايات المتحدة من الدول النامية « أكبر » من خسائر القادمين من الأمم المتقدمة . ومع ذلك فحين تربط نسب عدم العودة المتعمدة بمستويات دخل كل فرد ، فإن الارتباط المعتدل يكون طردياً لا عكسيا : معدلات غير العائدين من الطلبة بالولايات المتحدة أكبر بوجه عام بين الطلبة القادمين من دول أكثر تقدماً (١٤) .

ولكننا حتى إذا سلمنا بنسبة غير العائدين كأساس مناسب للمقارنة ، فتجوزنا المؤهلات ، لأن نسبة غير العائدين لكل دولة تختلف باختلاف مجال الدراسة ومستوى الدراسة . ونوع الإشراف وخصائص خلفية الطالب(١٥) وهناك مفارقات كبيرة بين العائدين تعطيها الأرقام الموجزة على المستوى القومى ، وترتفع نسبة غير العائدين من الطلبة الأجانب بالولايات المتحدة الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما ، ويعولون أنفسهم والطلبة الذين يحصلون على تأشيرة (F) ممن يدرسون فى مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو مستوى الدكتوراه فى الفلسفة ، ونسبة غير العائدين تقل نسبياً بين الطلبة الذين تزيد

أعمارهم عن ٢٥ سنة وتحت رعاية الحكومات أو المؤسسات ، ويحملون تأشيرة تبادل (L) ويدرسون فى مستوى لماجستير (M.A)[١٦] . ومن ثمة ، فمن المستطاع تنفيذ برنامج فى الخارج بنسبة ضئيلة لعدم العودة ، وذلك بالتوفيق فى اختيار الأشخاص وظروف الدراسة ، وبإتاحة فرص العمل عند إتمام البرنامج فى نفس الوقت الذى يكون عدم العودة مرتفعاً نسبياً بين الأشخاص الآخرين من نفس الدولة .

هناك انحراف آخر ينطوى عليه تفسير نسب الطلبة الأجانب غير بصورة مثال الدولة (ا) فى شكل ٢ ، ففى حالة الدولة (ا) يكون معدل الهجرة عقب الدراسة فى « الوطن » ، فئة ٢ مقسومة على فئة ١ ويضاف إليها فئة ٢) أكبر من معدل الهجرة عقب الدراسة « فى الخارج » ، فئة ٤ مقسومة على فئة ٣ + فئة ٤ ا . ومن المسلم به فى ظل هذه الظروف ، أن تكون خسارة الدراسة فى الخارج أقل نسبياً من الخسارة المترتبة على الارتباط بالدراسة فى الوطن .

وهناك نظرة رابعة لعدم العودة إلى الوطن يمكن استخلاصها بالربط بين عدم العودة والقوة العاملة ككل ، التى تدربها الدولة فى داخل الوطن وفى الخارج (الفئة ٤ مقسومة على ١ + ٢ + ٣ + ٤)[١٧] . وفى الشكل رقم ٢ ، يوجد لكل من الدول ا ، ب ، جـ ، نفس النسبة من التسجيلات الكلية فى الفئة ٤ ، وهى تبدو على قدم المساواة فيما يعبر عنه بفهرس « خسارة القوة العاملة » (انظر الجدول رقم (١) بمجموعة ٨) .

عندما يكون الدخل الخاص بكل فرد متعلقاً بعدم العودة ، ويستخدم فهرس « خسارة القوة العاملة » ، يختفى الإرتباط المعتدل الذى يوجد عند استخدام معدل عدم العودة[١٨] ، ويتغير نظام الترتيب تغيراً شديداً عما كان عليه عند وجود معدل عام العودة . ويتفق مركز الدول بوجه عام من حيث تسلسل خسارة القوة العاملة ، اتفاقاً مباشراً طردياً مع الانطباعات التى كثيراً

ما يقال عن الخسائر النسبية الناشئة عن عدم العودة . ومثال ذلك أن إيران وتايوان ، تنتقلان إلى أعلى فى الترتيب التسلسلى . ومن ناحية أخرى تظل الهند فى مرتبة منخفضة(١٩) ؛ أما الأراضى المنخفضة وألمانيا اللتان كانتا أعلى ترتيباً عندما استخدمت نسبة عدم العودة ، فيهبط ترتيبهما عند استخدام الفهرس الخاص بخسارة القوة العاملة .

ونرى من الاستطلاع السابق عن عدم العودة ، أنه يجب أن يكون من الواضح أن تفسير ما يمثل المكسب أو الخسارة لا يكون بصورة مباشرة ، وحتى الآن أولينا الاعتبار إلى أعداد المهاجرين وأعداد الأشخاص المدربين . ولا يقل تعقد التفسيرات حين تنتقل من الأرقام إلى تقدير الأهمية بواسطة « القيمة » كما سنفعل فى القسم التالى . وقد لا يبدو عدد المهاجرين النهائى الضخم ، أو قيمة رأس المال البشرى الكبير المرتبط بالهجرة أكبر مما ينبغى حين يوضع فى الوضع الملائم .

ولم تبذل محاولة فى سبيل المقارنات بين الدول للتوفيق بين فوارق القدرة القومية على تشرب القوة البشرية المتعلمة ؛ والافتراض البسيط الذى وضع هو أن الأفراد الذين يعودون إلى الوطن سوف يستطيعون استخدام تدريبهم ومن ثمة ، فإن غير العائدين يمثلون خسارة ، ولكن حيثما توجد بطالة أو عمالة ناقصة بين المتعلمين يكون هذا الافتراض موضع شك . ومعدلات البطالة كثيراً ما تستخدم كوسائل تنبؤ بالهجرة ؛ وحيث يكون التحليل داخلياً ، وليس دولياً ، فإن التحرك من مناطق البطالة إلى مناطق العمل تعتبر هجرة مرغوباً فيها — فالهجرة تعمل على وضع القوة البشرية حيث يحتاج إليها ويقابل هذا التعليل نفسه بمقاومة على المستوى الدولى .

وهناك وسيلة بسيطة مختصرة للتقدير التقريبى للقدرة الوطنية على امتصاص القوة العاملة وربطها بالطلبة المغتربين غير العائدين إلى الوطن ؛ وقد عرضها « ميشيل هرفى Michel Hervé »(٢٠) . ولكى يتوصل هرفى إلى

مايطلق عليه « الطلب الحقيقي أو الفعال » للقوة البشرية ذات المستوى العالى ، المسألة التى تمثل أدق مطابقة بين عدد طلبة الجامعة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، ودخل الفرد الواحد فى ١٠٢ من الدول ، ثم استخدم معادلة للتنبؤ بأعداد التلاميذ المنتظرة لكل دولة (أى عدد التلاميذ الضرورى لإشباع الطلب الحقيقي لو أعطى مستوى الدخل لكل فرد) وأخيراً قورنت أعداد التلاميذ المتوقعة بأعداد التلاميذ الحقيقية لتحديد العدد « الفائض » (الحقيقى فوق المتوقع) أو العجز فى كل دولة .

ووجد هرفى ، كما كان متوقعاً ، أن كثيراً من الدول التى ظهر فيها فائض كبير ... « كانت أيضاً هى الدول التى كثيراً ما كانت تذكر عند الكلام عن استنزاف العقول فى الولايات المتحدة »[٢١] وعلى سبيل المثال نجد أن الدول ذات الأعداد الفائضة الكبيرة من المتعلمين تضم الفلبين وتايلاند وكوريا والأرجنتين والهند ولبنان وسوريا . وتسمية الهجرة من هذه الدول التى يوجد بها « زيادة » أو إنتاج مفرط من القوة البشرية ، لا تبدو أنها تسمية ملائمة كما لو أن هناك « نقصاً » . والدول التى تواجه نقصاً وهى دول هجرات أساسية تعانى فيما يبدو من خسارة لاشك فيها مترتبة عن عدم العودة . ويطلق هرفى على مثل هذه الدول ذات النقص ، دول « الأزمة » . وبالرغم من أنه من الواضح أنها تستطيع تشرب عدد من القوة البشرية من الذين يذربون ، فإن الوطنيين يواصلون الهجرة . والدول المرشحة لأن تكون دول أزمة ! ـ ونستعمل هنا تعريف هرفى — هى إيران وألمانيا الغربية وهايتى والنرويج[٢٢] .

واستخدم هرفى معياراً دقيقاً جداً يمكن بمقتضاه أن يحكم على «الخسارة» النسبية التى تلحق بالدول من هجرة الطلبة ؛ وهو لم يحاول «تقييم» المهاجرين على أساس نفقات تدريبهم ، أو على أساس مساعدتهم المحتملة لوطنهم الأم ، فمثل هذه التقييمات من الناحية المنطقية ، وكذلك ظروف الإفراط أو الزيادة

التى حددها هرفى يجب أن يرتبط معاً . ومع ذلك فإن وجود مثل هذه العلاقة لم يستقر بعد . وليس من « الضرورى » أن ظروف العرض والطلب ، على القوة البشرية ذات المستوى العالى ترتبط بقرارات الهجرة أو « بقيمة » المهاجرين ، وربما تكون أكثر اتصـــالا بظروف العرض والطلب على التعليم العالى .

ولنوجز القول قبل أن نسير قدماً : باستخدام نموذج الهجرة تحدد « الخسائر » الناجمة من عدم عودة الطلبة المغتربين بطرق عدة : (١) بالأرقام المطلقة (٢) بنسبة استنزاف العقول الكلية (٣) بالنسبة لعدد الطلبة المغتربين فى الخارج (٤) بالنسبة للعدد الكلى من ذخيرة القوة البشرية المدربة فى الوطن وفى الخارج . هذا بالإضافة إلى أن عدم العودة يتعلق بـ (٥) « الطلب الفعلى » للقوة البشرية من المستوى العالى فى الوطن الأم الذى يتحدد بالعلاقة بين أعداد التلاميذ لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان ، وبين دخل الفرد ؛ والوسائل الثلاث الأخيرة لعدم العودة تستخدم فى المقارنات بين الدول .

وقد أظهرت تفسيرات الخسائر بسبب عدم العودة ، أنها ليست سوى عمل مباشر لعدد الرؤوس ؛ وأنتجت المؤشرات المختلفة لعدم العودة اختلافاً شديداً فى ترتيب الدول وفى طبيعة العلاقة بين الهجرة بسبب عدم العودة ، وبين دخل الفرد الذى كان يعتمد عليه فى اختيار مؤشر عدم العودة ؛ ولم يظهر فى تأويل الخسائر وفى تفسير الهجرة أن مستوى التقدم كان على جانب من الأهمية فى تصنيف الشعوب بنوع خاص ؛ ويبدو أن ميلنا إلى تقسيم العالم إلى شعوب متقدمة ، لأغراض تحليلية وسياسية ، ليس مفيداً حين يعالج استنزاف العقول . ويوجد بين الشعوب « الآسيوية » اختلافات ملحوظة فى الخسائر النسبية (وربما يكون ذلك أهم فى معرفة سبب بقاء الطلبة) .

ومع ذلك فاستعراض تحليلات الخسارة النسبية التى نقدمها هنا فى شكل

مخطط ، يلفت نظر المرء إلى الوضع المتواتر لكثير من الدول فى الثلث الأعلى من جميع المسلسلات ، ومثال ذلك أن ثلاثة شعوب مثل هايتى وإيران والنرويج التى لا تربطها علاقة فى الظاهر ، قد ظهر أنها تفقد مواهب بصرف النظر عن منظور التحليل المستخدم . أما التكهن بأسباب الخسائر الظاهرة فى مثل هذه الدول الثلاث فمتروكة للقارىء .

ولنلتفت الان بعد الخلفية التى قدمناها ، إلى التعرف على النتائج الاقتصادية وتصنيف المكاسب والخسائر بسبب الهجرة على أساس رأس المال البشرى ، فبعملنا هذا نضيف فى الواقع بعداً ثالثاً هو « القيمة » إلى النموذج ونحدد القيمة بطريقة دقيقة للغاية .

خسائر الهجرة وقيم رأس المال البشرى[٢٣]

ليس هدفنا حسم وجهات النظر الاقتصادية المتضاربة حول الخسائر المصاحبة للهجرة . فإن مثل هذا العمل ينطوى على نقاش طويل للتعريفات والافتراضات والأوضاع الفلسفية ، التى تدعم كلا منها بل ولا نرغب فى جدال عنيف لنصرة طريقة « ضد » الأخرى من الطرق التى طبقها الاقتصاديون على البحث فى الهجرة . فهناك أكثر من طريقة يمكن أن تكون صحيحة ومفيدة على السواء ، ويكفى مؤقتاً ذكر عدة اختيارات لابد من عملها عند تقدير المكاسب والخسائر الاقتصادية بسبب الهجرة ، وإعداد القوائم هو وحده الذى ينذر القراء بالأخطار الملازمة للاحصاءات المقتضبة الناقصة التى نراها كثيراً فى الكتابات المبسطة عن استنزاف العقول .

وسواء كان يظن أن صافى الربح أو الخسارة مرتبط بالهجرة يتوقف على الوحدة المختارة التى يعتقد أن الأرباح أو الخسائر تخصها (فرداً أو مشروعاً أو شعباً أو العالم) ويتوقف أيضاً على تعريف الوحدة الملائمة (« شعب » يشمل مثلا كل الأفراد الذين يقون فى داخل الحدود الوطنية عقب الهجرة

سواء كان يشمل أو لايشمل المهاجرين الجدد أو هل ينطبق ذلك على جميع المواطنين السابقين أو المقيمين الوطنيين بصرف النظر عن مركزهم الراهن ودون إشارة إلى الحدود الوطنية ؟) ويتوقف أخيراً على المعيار الذى نحكم به على المكاسب والخسائر . ويعتمد المعيار المختار على ما إذا كان التركيز قائماً على النمو الاقتصادى (يصنف عادة تبعاً للمجموع الكلى للإنتاج القومى) ، أو على الرفاهية الاجتماعية (يستدل عليه عادة مما يحدث فى دخل كل فرد من السكان) ، أو على توزيع الدخل بين الأفراد أو بين الشعوب ، ويقاس إما بواسطة تضييق مدى الدخل ، أو بنقله من مجموع إلى أخرى) أو على نقص تدفق المدخرات أو الضرائب . ويتوقف استخدام أحد هذه المقاييس بدل الآخر على الأهداف المقصودة من وراء القياس ، وأى معيار يتخذ ، يترتب عليه الاختيار بين وجهتى النظر الجامدة أو المتحركة (وقد يتضمن الاختيار قراراً ، إما بوضع تخطيط لطريقة اقتصادية فى المستقبل كما هى فى الوقت الحاضر ، أو كما يحتمل أن تكون ، وفقاً لأفضل التنبؤات التى يمكن تصورها) .

وسواء كان المظنون أن الهجرة يصحبها كسب أو خسارة ، فإن ذلك يتوقف على ما إذا كان المرء يسلم بأن الدخل كمقياس معقول للإنتاجية (أى إذا ما كان يدفع للشخص مقابل الحد الأدنى من إنتاجه الحقيقى) ، وعلى الدرجة التى قد يكون فيها للأفراد المهاجرين تأثير كبير على عوامل الإنتاج الأخرى (أى ما إذا كانت هناك اقتصاديات « خارجية » أو معوقات اقتصادية مصاحبة لهجرة المواهب ، وليست ممثلة فى المكاسب والخسائر من خلال سجلات سوق العمل مثل نقص « القيادات » أو فقدان التوازن بين العمال المهرة وغير المهرة) ، وعلى ما إذا كان يظن أن نسبة من الادخارات لأولئك المهاجرين ستكون أعلى من الآخرين غير المهاجرين وفى هذه الحالة يهبط الاستثمار ؛ وعلى ما إذا كان المرء يسلم بالموقف الذى

سيتخذه المهاجر ، لا مقابل تعليمه (الذى دفعه وطنه الأم) فحسب ، بل ومقابل خصوبته وإنجابه ، حتى لا تكون هناك مدعاة لأن يكفل أولئك الذين بقوا ، تعليم أطفال الذين هاجروا ، وعلى ما إذا كان يظن أن المهاجرين يؤدون المالية العامة إعانات ترفيهية بنسبة ضريبة الدخل التى يدفعونها ، أو بما يزيد عليها وعلى ما إذا كان الشخص يوافق على فكرة أن الطريق إلى الرفاهية القومية يمكن أن يأتى من المهاجرين المقيمين خارج الوطن . وقصارى القول أن التقديرات ستختلف تبعاً لما إذا كان الشخص يختار نظرة بعيدة المدى أو قصيرة المدى .

إن أكثر مؤلفات الاقتصاديين مدعاة للجدل النظرى وإثارة التفكير حول التدفقات الدولية لرأس المال البشرى ، هو كتاب « هارى جونسون ، وجروبل سكوت »[٢٤] ، وتؤدى آراؤهما وأساسهما النظرى فى اقتصاديات التجارة الدولية ، إلى التوجه نحو التدفق الحر للسلع والناس بين الشعوب . وبناء على افتراضاتهما الاقتصادية التقليدية الحديثة وعلى تأكيدهما للرفاهية الاجتماعية مقاسة بحسب آثار دخل كل شخص ، يقيمان حجة معقولة ، وهى أن التدفق الطليق للهجرة بين الشعوب سواء للدراسة أو للعمل يشكل أفضل المصالح الاقتصادية للعالم .

وعلى الطرف الآخر من جونسون وجروبل وسكوت ، نجد « برنلى توماس وآخرون[٢٥] ، فلهؤلاء الكتاب نظرة قومية فى أساسها ينظرون بها إلى الفوائد الاقتصادية الخارجية التى يصعب قياسها . وهم يقدمون حججهم فى صورة حية ، وينقدون السوق الحرة وافتراضات التحليلات الهامشية ، ويؤكدون تأثير الهجرة على المستوى العالمى فى كل من الإنتاج القومى وإعادة توزيع رأس المال بين الأفراد والشعوب وينتهون إلى أن هجرة المستوى العالى وبخاصة بين الشعوب ذات الدخل المنخفض ، تؤدى إلى توسيع الشقة بين الأغنياء والفقراء ، وإلى تأخير التنمية الاقتصادية والإضرار بالموقف الاقتصادى العالمى .

ويركز اقتصاديون آخرون على أهمية أكثر من طريقة لتقدير المكاسب والخسائر المرتبطة بالهجرة الدولية ، ويؤكدون أن ميزان المكاسب والخسائر ، وكذلك الطرق المستخدمة لتقديرها ، يجب أن يعتمد على الظروف المعينة التى يواجهها المهاجر فى بلده ومهجره . وإذا سلم المرء بإمكانية تعدد طرق المكاسب والخسائر ، فمن اليسير أن يتفق مع القول بأن « التحليل الاقتصادى لا يوضح ما إذا كانت الهجرة تساعد الدولة أو تضرها »[٢٦] .

وما دام من المحقق حدوث كثير من التغيرات نتيجة تكيف الاقتصاد لتحركات رأس المال البشرى[٢٧] ، فإنا لا نهتم إلا بمجموع الخسائر والمكاسب لرأس المال البشرى بسبب الهجرة ، نبحثها فى ما يلى :

تقديرات تكاليف الهجرة الدولية

هناك طريقة سهلة نسبياً لتقدير تدفقات الهجرة على أساس نقدى ، وهى تقدير تكاليف « الإنتاج » (أو استبدال) أولئك الذين هاجروا ، فتتحقق وفقاً لهذه الطريقة ، المكاسب القومية إذا أحرز الشعب بسبب الهجرة (وبتوفير التكاليف) رأس مال بشرى يتكون فى مكان آخر . ويحدث التعرض للخسائر القومية عندما يدفع الشعب من ماله لتكوين رأس مال بشرى يحصل عليه الآخرون بدون ثمن .

ويحسب معدل تكلفة المهاجر « العادى » بمتوسط التدريب (والخبرة فى بعض الأحيان (كما يمثله تيار معين من المهاجرين ؛ ثم يطبق معدل التكلفة على جميع المهاجرين . ونقتبس الآتى على سبيل المثال ، من تقرير لحكومة الولايات المتحدة عن استنزاف العقول : « إذا كان معدل تكلفة المهاجر ٢٠٫٠٠٠ دولار فإن الهجرة العلمية إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٦٧ المكونة من ٧٫٩١٥ شخصاً تمثل خسارة استثمارية تبلغ ١٥٠ مليون دولار ، تكبدتها الدولة النامية[٢٨] .

ولم تكن العناصر التى يتضمنها معدل التكلفة وهو ٢٠٫٠٠٠ دولار

محددة فى المثال ، ومن العسير إذن الحكم على المثال السابق استناداً إلى تلك النقطة وحدها . وبافتراض الصدق العام لطريقة التكلفة (سيبحث فيما بعد) ، فإن المرء يجب أن يبحث طريقة تحديد التكلفة قبل الانسياق فى الموافقة على مثل هذا التقدير ، وقد ينظر إلى التكاليف أحياناً على أساس تقدير التكاليف التعليمية « المباشرة » مما يؤدى إلى تقليل إجمالى كبير لقيمة رأس المال البشرى ، ومع ذلك فإن تقديرات التكاليف كثيراً ما تشمل تكاليف المناسبات التى يتعرض لها الأفراد والمجتمعات الناشئة من اتخاذ قرار بالامتناع عن الدخول فى دنيا العمل ، ومن ثم الامتناع عن كسب العيش بسبب مواصلة التعليم . ويحتمل كما أشرنا كثيراً من قبل أن يكون الامتناع عن فرصة كسب العمل مسئولا عن أكثر من نصف التكاليف المرتبطة بمواصلة التعليم العالى . وهناك عنصر إضافى للتكاليف متضمن أحياناً فى تقديرات رأس المال البشرى — أى ما تتكلفه تنشئة طفل قبل أن يدخل إلى سوق العمل . واشتمال التكلفة على تنشئة الطفل وكذلك طريقة تقدير تكاليف التنشئة هما مسألتان قيد البحث . وهناك طريقة لمعالجة مشكلة التنشئة والإعالة ، وهى عمل تقدير يدخلها فى حسابه وتقدير آخر لا يدخلها فى حسابه .

هناك مسألة ثانية ربما تكون أكثر صعوبة يجب أن نثيرها عند تحديد تكاليف رأس المال البشرى المتمثلة فى المهاجرين ، وهى ما إذا كانت تكاليف المناسبة للتدريب ، وتكاليف الامتناع عن كسب العيش ، قائمة على بيانات من المهجر أو البلد الأصل ومن الواضح أن رقم النفقات وهو ٢٠٠٠٠ دولار ، الوارد فى المثال ، يمثل فى الولايات المتحدة نفقات تنشئة الفرد حتى يصل إلى مستوى تعليم المهاجر عند وصوله . ويبدو ذلك مناسباً إذا كان المرء يتكلم على أساس مكاسب الولايات المتحدة . أما إذا كان الكلام عن خسائر البلاد الأصلية كما هو الحال فى المثال ، فإن أرقام التكاليف الخاصة بالولايات المتحدة يمكن أن تكون موضع جدل . والواقع أن تقدير ما هو « مندمج »

مع الأفراد مقاساً بنفقات تدريبهم ، لكن فى الواقع أن يكون غير ملائم ، فسوق الولايات المتحدة يستطيع امتصاص المهارات المتضمنة والانتفاع بها ، ولكن الوطن الأم قد لا يكون قادراً على ذلك بصرف النظر عن الإنفاق المتضمن . وهذا الاحتمال يؤدى بنا إلى الأسلوب الثانى لتقييم رأس المال البشرى .

تقديرات القيمة الحالية والهجرة الدولية

لقياس قيمة رأس المال البشرى لشخص مهاجر ، على أساس القيمة الحالية . معناه أن نتساءل عما يمكن أن ينتظر منه (أو ما كان يمكن توقعه) لمساعدة المجتمع فى المدة الباقية من حياته وفقاً لما سيدفعه المجتمع (أو ما يكون قد دفعه) مقابل خدماته ، أى بحسب المال المكسوب ؛ ويؤكد أسلوب القيمة الحالية على تدفق الخدمات فى « الانتفاع » بالرأسمال البشرى بدلا من التأكيد على نفقات « إنتاج » رأسمال بشرى .

وإذا ماتقررت التقديرات المناسبة للكسب المالى المتوقع عاماً بعد عام ، فإن إجراءات حساب القيم الحالية تكون سهلة نسبياً ؛ ويمكن خصم الأموال المكسوبة للمتوقع من كسب العيش كل سنة من الحاضر حتى الموت أو التقاعد ثم تجمع القيمة المخصومة لكل سنة على طول هذه السنين . وعلى هذا يمثل كسب المال والعيش بقيمة دولار واحد ، ويدخل فى الحساب أن الدولار المتاح اليوم له قيمة فى حياة المرء أكبر من الدولار فى أخريات الحياة[٢٩] .

وإذا سلمنا بالقيم الراهنة بوصفها مقاييس مفيدة للرأسمال البشرى فى تقييم المهاجرين ، فيبقى أن نحدد الاتجاهات السائدة لكسب الأموال المناسبة طوال الحياة تحديداً تصورياً يمكن أن تحسب منه القيم الحالية .

ولسوء الحظ أن اختيار عملية التقدير المناسبة لتقدير المكاسب المالية

فى المستقبل ، وتقدير نسبة الخصم المناسبة ليسا فى سهولة عملية إجراء الحساب ، فالتقديرات حساسة فى كل من الاختيارين . وأرقام كسب المال المتوقعة مستقبلا مستمدة على وجه نموذجى من بيانات الإحصاء التى تبين الشخص المتوسط فى كل عمر ، مع قدر معين من كسب تعليمى ، والواقع أن قطاعاً عرضياً من الحاضر يفرض على المستقبل .

إن دقة تقديرات كسب المال تعتمد على اختيار السمات التى تحدد كل مجموعة من الأشخاص « المتوسطين » المعروفة مكاسبهم المالية ، وهنا نلتقى فى غير تردد بمشكلة التقسيم ، ولنفرض ، كما تبدو الحالة فى الظاهر ، أن جوانب كسب المال تختلف بانتظام فى فئات الجنس والعنصر البشرى والتحصيل التعليمى والوظيفى ، فهل يكفى هـــذا على أساس الأشخاص « المتوسطين » فى كل « فئة » ؟ لقد تناقشت فى موقف آخر مع « باومان Bowman » ، فى أن هذا لا يكفى — ما دامت الفروق فى كسب المال المنتظر (أى بالقيم الراهنة) ستظل ذات علاقة بالاختلافات فى نوع التعليم والخبرة[٣٠] ؛ وتناقشنا فى أن التقسيم بحسب مكان التعليم والعمل سيتناول على الأقل جزءاً من أمثال هذه الاختلافات ، لأن نوع التعليم والخبرة يمكن أن يرتبط بالمكان . ومثال ذلك أن التدريب الطبى والخبرة الطبيعية بوجه عام أرقى نوعاً فى الولايات المتحدة منها فى الفلبين ؛ وإذن فمن المحتمل كثيراً أن يتوقع (ويستحق) طبيبان من نفس السن والجنس والعنصر كسباً مختلفاً من المال ، لأن أحدهما ولد وتعلم واشتغل فى أول الأمر بالولايات المتحدة ، فتقييم خسائره ومكاسبه إذن ، ومكان تعليمه وعمله ، يجب أن تدخل فى الاعتبار . ويعود بنا هذا إلى نموذج تصنيف المهاجرين المعروض فى شكل (١) .

إحلال النفقات فى مقابل القيم الحاضرة

إذا وجدت فى السوق ظروف توازن فى الاقتصاديات النظرية ، فإن تقييم رأس المال البشرى بثمن بديل ، أو بخصم قيم حالية يعطى نفس النتيجة ، ومع ذلك ، فإن افتراض ظروف التوازن يبتعد عن السؤال ؛ واستخدام طريقة أو أخرى لا بد أن يترتب عليه اختلاف .

وقياس رأس المال البشرى على أساس النفقات كوسيلة لتحديد الموارد التى ذهبت فى صنع البشر تختلف كل الاختلاف عن استعمال تقييمات لتحديد المكاسب والخسائر بسبب الهجرة . إن أخطر التحريفات تحدث عندما تفوق تقديرات نفقات البديل أو التعويض ، القيمة الحالية . ومثال ذلك أن نفقات طبيب مهاجر من مدينة بإحدى دول أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة (أو تعليم بديله) قد تزيد كثيراً على قيمة عائد الخدمات الحقيقية التى يمارسها فى السوق اللاتينية . وقد يكون هذا فى الحقيقة أحد العوامل التى أدت به إلى الهجرة .

وإذا هاجر شخص مدرب ، فإنه يأخذ معه إنتاجه (وماله المكتسب) منذ اللحظة التى يهاجر فيها ، وإذا كان هناك توان زمنى بين وقت رحيله والوقت الذى يصبح فيه البديل المدرب متاحاً ، فإن الخسارة المؤقتة فى الإنتاجية الناجمة عن هذا التأخير يجب أن تعتبر جزءاً من الخسارة الملازمة للهجرة[٣١] . واستعمال نفقات البديل لا يرفع خسارة هذا الرأسمال البشرى ؛ وعندما تطول أوقات التدريب يمكن أن يكون هذا الفرق كبيراً ما لم يعمل حساب عملية الاستبدال المستمدة فى نظام التدريب[٣٢] .

وإذا كانت حسابات القيمة الحالية من ناحية أخرى تعتمد على معلومات قطاعية مستعرضة ، وإذا كان القطع المستعرض فى نقطة ما من صعود الأسعار أو هبوطها ، فإن المظهر الجانبى من المكاسب النسبية من خلال الوظائف

(أو بين الدول) لا يكون ممثلا للواقع ، ولابد أن يتغير وتختلف الطلبات على مستويات معينة من المهارات (والتخصصات فى داخل مستويات المهارة) فيما بين الزمان والمكان ؛ وفى تلك الحالة قد تكون النفقة كبديل لبعض القيمة « الحقيقية » أكثر دقة من القيمة الحالية المقررة بناء على نموذج محرف للمكاسب النسبية . والواقع أن التغيرات بين سنة وأخرى فى الطلب على الأفراد من مختلف درجات وأنواع التعليم سيغير المجموعات الوظيفية الحاضرة والمستقبلة ، ومن ثمة القيم غير المحسوبة الفردية والكلية[٣٣] . وتتوقف أهمية تباين الطلب على البشر على ما إذا كانت الفئات الوظيفية محددة تحديداً ضيقاً أو واسعاً ، وعلى ما إذا كان التحليل يهتم باوظائف لا سيما المعرضة للتقلبات الدورية ، إذا تكون المشكلة صغيرة بالنسبة للتصنيفات العريضة للوظائف .

إن مظاهر الكسب فى الولايات المتحدة ، أوضح إلى حد ما منها فى إكوادور مثلا ، فحيث تتميز السوق بالاحتكار ، أو حيث تسيطر موازين الخدمة المدنية الجامدة التى لا ترتبط بالإنتاجية النسبية للأفراد ، أو حيث يكون للمكاسب فى عمل معين توزيع مزدوج الشكل ، فلربما يكون من الضرورى استخدام طريقة « التسعير الصورى » لوقف تيار الكسب الذى يمكن أن تحسب على أساسه القيم الحاضرة[٣٤] . وبالرغم من أن جداول التجميع المتقاطع على أساس الجنس والعمر والتحصيل المدرسى والعمل ، ومكان التعليم والمهنة ، والمكاسب المالية ، ليست بعيدة عن مسألة التحليلات الإقليمية التى تستخدم بيانات الولايات المتحدة الإحصائية ، فستنقضى سنوات عدة قبل أن تتاح لمعظم الدول بيانات مماثلة[٣٥] .

ويجمل القول أن القيم الحاضرة فيها الكثير مما يستحق أن يوصى به من وجهة النظر التصورية باعتباره القياس الأمثل لمكاسب وخسائر الرأسمال البشرى بسبب الهجرة ، ولكن توفر أرقام النفقات التعليمية إلى جانب

العقبات العملية المرتبطة بمظاهر المكاسب الجانبية المستنتجة ، كثيراً مايؤدى إلى اختيار نفقة فوق القيم الحاضرة لإعطاء قيمة لرأس المال البشرى للمهاجرين . ومهما كانت الطريقة المستخدمة فيجب على القارىء أن ينتبه للافتراضات والمصادر التى استمدت منها المقاييس .

قيم رأس المال البشرى وعدم عودة الطلبة المغتربين

يمكن توضيح الاختيارات التى يجب أن تعمل عند تقدير خسائر الرأسمال البشرى بواسطة توجيه سلسلة من الأسئلة لحالة افتراض من تايوان وعرض مجموعة من تقديرات الخسائر الصاحبة لعدم عودة الطلبة المنود من من الولايات المتحدة .

فنفترض أن طالباً تايوانياً متخرجاً فى جامعة تايوانية يواجه صعوبة فى الحصول على وظيفة . ومن الواضح أن العرض يزيد على الطلب بين الأشخاص الذين تعلموا تعليما عالياً فى تايوان ، ويقرر المتخرج التايوانى الهجرة إلى الولايات المتحدة ، ولكنه يجد أنه لايستطيع الحضور كمهاجر ، ولذلك يقرر الحضور رغبة فى دراسات عليا (وربما ينوى البقاء باستمرار فى الويات المتحدة وربما ينوى العودة إلى وطنه) . ويحصل على دكتوراه فى الفلسفة بعد ستة أعوام يكون خلال جزء منها حاصلا على منحة دراسية من جامعة بالويات المتحدة ، أو مستخدماً فى الجامعة لبعض الوقت كمساعد باحث ، وبعد حصوله على درجة الدكتوراه فى الفلسفة يمنح تأشيرة إقامة دائمة بدلا من تأشيرة طالب إنه أصبح مؤهلا حسب الفئة المفضلة للمهنيين ، فنريد أن نعرف أية خسارة فى رأس المال البشرى لحقت بدولة تايوان ، وأى كسب حصلت عليه الولايات المتحدة من جراء الهجرة(٣٦) .

هناك أسئلة كثيرة يجب أن يجاب عليها : هل نضع قيمة للرأسمال البشرى للطالب عند وصوله إلى الولايات المتحدة ، أو بعد حصوله على الدرجة ؟

وهل نستعمل فى حساباتنا الأساس المعمول به فى تايوان أو المعمول به فى الولايات المتحدة ؟ فإذا اتفقنا على الأساس التايوانى وقيمناه وقت أن غادر تايوان ، فهل نستخدم نفقات تعليمه فى تايوان ؟ أو ، هل نضيف أيضاً « نفقات الاعالة ؟ » ، أو هل ننظر إلى ما عسى أن يكون قد قدمه من مساعدة كما تشير إلى ذلك المكاسب المتوقعة غير المحسوبة حالياً بفرض أنه لم يحضر إلى الولات المتحدة ؟ فكيف نقدر المكاسب ؟ وإذا كنا نقدرها فى وقت إتمامه الدرجة العلمية فى الولايات المتحدة وننظر إلى ما كان يكسبه الطالب فى تايوان عند عودته بمهاراته الجديدة ، فهل نصل إلى صافى نفقات تعليمه بالويات المتحدة ؟ وإذا كان الأمر هذا ، فكيف نقارن بين احتمالات المكاسب فى تايوان ، ونفقات بالولايات المتحدة ، أى كيف نعقد مقارنات نقدية دولية ؟ هل يجب أن نحاول إدماج نتائج « خارجية » كان يمكن أن يسببها غير العائد ، لو أنه عاد إلى الوطن ؟ وكيف ؟ .

كيف نوازن بتجميعنا خسائر ومكاسب رأس المال البشرى ، تقديرنا للحالة موضع البحث بحالة طالب مماثل قرر بدلا من بقائه فى الولايات المتحدة العودة إلى تايوان فى نهاية الأعوام الستة التى قضاها بالولايات المتحدة ؟

هل يتحول أساس تقديرنا لرأسماله البشرى إلى أساس نفقات التعليم بدولار الولايات المتحدة ، أو إلى ماقد يكون قد حققه من كسب إذا كان قد دخل سوق العمل بالولايات المتحدة بدلا من مواصلة دراساته المتقدمة ؟

ويقدم « جوپال دورى Jopal Dorai[٢٧] أسلوباً أكثر تحديداً إلى حد ما ، للخسارة فى رأس المال البشرى التى تلحق « بالهند » من عدم رجوع الطلبة المغتربين من بين الهنود الموجودين بالولايات المتحدة والتى أحصاها على أساس القيمة الحالية . فقد احصى من الإعلانات التى نشرتها « لجنة اتحاد الخدمات العامة Union of Public service commission » عن فرص

للعمل والمرتبات فى الهند ، القيمة الحالية لما ينتظر من موارد للهنود المدربين فى الولايات المتحدة الذين يعملون فى الهند ، وأجريت حسابات منفصلة مع استخدام معدلات خصم ٥ و ١٠ و ١٥ فى المائة ، وقام دورى بحساب مجموع المتعطلين من بين الهنود الذين تعلموا فى الخارج ، وفصل حيثما أمكنه ، الجامعيين من غير الجامعيين .

وقدر دورى القيمة الحالية لغير الجامعيين فيما وراء البحار بـ ٤٣٤٢٧ دولاراً و ٣٣٣٢٤ دولاراً و ١٤٢٠٠ دولاراً على التوالى بالنسبة لـ ٥ و ١٠ و ١٥ فى المائة من المعدلات المخصومة . ولتقدير قيمة رأس المال للطلبة المغتربين غير العائدين ، أى الخسارة الاجتماعية التى تلحق بالهند عن الفترة من ١٩٥٠ — ١٩٦٦ ، قام دورى بضرب كل تقدير للقيمة الحاضرة فى عدد غير العائدين فى كل عام مفترضاً أولا أن جميع الطلبة غير جامعيين ثم افترض أنهم جميعاً جامعيون ، وقد أوضحنا نتائج معدل الخصم الـ ٥ والـ ١٥ فى المائة بجدول (٢) تحت عنوان « القيم الشاملة لرأس المال » .

ويتضح من مثال دورى أن معدل الخصم المستعمل تؤدى إلى فارق بارز فى تقدير الخسارة الكلية ، فقد تبدو المبالغ التى تنضمنها كبيرة وبخاصة فى قيمة سنة ١٩٦٦ ، التى تظهر قفزة طويلة فى عدم العودة ، التى أعقبت التشريع الجديد الخاص بالهجرة سنة ١٩٦٥ ، ومع ذلك ، يجب أن نوضح أن الرقم الكلى فى سنة ١٩٦٧ للقوة البشرية العلمية والهندسية والطبية المهاجرة من الهند تقدر بنحو ٢ فى المائة فقط من الناتج الكلى من العلماء والمهندسين والأطباء فى ذلك العام ، وأن البطالة بين المتعلمين فى الهند ليست أسطورة(٣٨) .

يجب أن توضح القيم النهائية المقدرة لمكاسب أو خسائر رأس المال البشرى بحيث ينظر إليها نظرة أقرب ما تكون إلى ما يجب أن تكون عليه نظرتنا إلى الأعداد النهائية للمهاجرين ، كما بحثنا ذلك آنفاً ، قبل أن تأخذ

القيم معنى . ولقد أحصينا فقط فى المثال الذى ضربناه عن الهند ، قيمة الفئة (٤) من نموذج الهجرة ، وذلك بحساب قيمة رأس المال البشرى لغير العائدين . والواقع أن الحساب يقول انا القليل عن نتائج غير العائدين . ولا يبصرنا بشىء معين فيما إذا كانت الدراسة فى الخارج سياسة حكيمة يجب أن تشجعها الهند أم أنها سياسة غير حكيمة ، ولا ينبغى أن نتخذ أرقام دورى أساساً لتقرير ما يجب أن تدفعه الولايات المتحدة كتعويض للهند عن خسائرها حتى لو طرحنا منها نفقات التعليم . وقصارى القول ، أن تفسير الهجرة على أساس اقتصادى ، وتحليل الخطط المحتملة فى السياسة الاجتماعية يحتاج إلى شىء أكثر من التقديرات المبالغ فيها للخسائر والمكاسب . ويجب أن تؤخذ بمنتهى الشك التقديرات الشائعة الشبيهة بالمنشورة على الصفحة التالية (جدول ٢) .

جدول (٢) قيم تقديرية لرأس المال ، لسن ٢٠ سنة من الطلبة الهنود غير العائدين الذين يدرسون فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٦ مقدرة بالدولار (ا)

السنة	عدد غير العائدين من الطلبة المغتربين (ا)	قيم رأس المال الكلى (ج)			
		غير متخرجين		متخرجون	
		بخصم ٥ ٪	بخصم ١٥ ٪	بخصم ٥ ٪	بخصم ١٥ ٪
١٩٥٨	٩٦	٤ر١٦٣ر٩٩٢	١ر٣٦٣ر٢٠٠	٥ر٣٥٨ر٦٢٤	٥٨٩ر٤٤٩
١٩٥٩	٧٤	٣ر٢١٣ر٥٩٨	١ر٠٥٠ر٨٠٠	٤ر١٣٠ر٦٠٦	٤٥٤ر٣٦٦
١٩٦٠	٦٩	٢ر٩٩٦ر٤٦٣	٩٧٩ر٨٠٠	٣ر٨٥١ر٥١١	٤٢٣ر٦٦٦
١٩٦١	٨٦	٣ر٧٣٤ر٧٢٢	١ر٢٢١ر٢٠٠	٤ر٨٠٨ر٤٣٤	٥٣٨ر٠٤٨
١٩٦٢	١١٤	٤ر٩٥٠ر٦٧٨	١ر٦١٨ر٨٠٠	٦ر٣٦٢ر٣٦٦	٦٩٩ر٩٧٠
١٩٦٣	٤٣٤	١٨ر٨٤٧ر٣١٨	٦ر١٦٢ر٨٠٠	٢٤ر٢٢٥ر٤٤٦	٢ر٦٦٤ر٧٩٩
١٩٦٤	١٥٨	٦ر٨٦١ر٤٦٦	٢ر٢٤٣ر٦٠٠	٨ر٨١٩ر٤٠٢	٩٧٠ر١٣٤
١٩٦٥	١٤٠	٦ر٠٧٩ر٧٨٠	١ر٩٨٨ر٠٠٠	٧ر٨١٤ر٦٦٠	٨٥٩ر٦١٣
١٩٦٦	١ر٠١٥	٤٤ر٠٧٨ر٤٠٥	١٤ر٤١٣ر٠٠٠	٥٦ر٦٥٦ر٢٨٥	٦ر٢٣٢ر١٩١
١٩٥٨ - ١٩٦٦	٢ر١٨٦	٩٤ر٩٣١ر٤٢٢	٣١ر٠٤١ر٢٠٠	١٠٢ر٠٢٨ر٣٣٤	١٣ر٤٢٢ر٢٣٦

= (ا) مأخوذ من كتاب « دورى جويان » :

Economics of the International Flow of Students: A cost benefit Analysis » Wayne State University, Dept. of Economics, 1967 (Mimographed).

(ب) عن السنوات من ١٩٦٢ — ١٩٦٦ : عدد الطلبة الهنود غير العائدين الذين سووا وضعهم من طلبة إلى مهاجرين فى كل عام أما عن السنوات الباقية من ١٩٥٨ — ١٩٦١ ، فإن الطلبة غير العائدين قد حسبوا بتطبيق النسبة ، طلبة — إلى — مهاجرين — تعديل التأشيرة مقابل العدد الكلى للمهاجرين فى السنوات الأولى من ١٩٥٨ — ١٩٦١ . وكانت هذه العملية ضرورية لأن المعلومات الخاصة بتسوية جوزات السفر لم تكن متاحة فى السنوات السابقة على سنة ١٩٦٢ .

جـ : القيم الحالية المستخدمة لاستخراج تقديرات القيمة الكلية لرأس المال هى :

غير متخرجين	٤٣ر٤٢٧ دولار	(خصم بمعدل ٥ ٪)
	١٤ر٢٠٠ »	(خصم بمعدل ١٥ ٪)
متخرجون	٥٥ر٨٩٣ »	(خصم بمعدل ٥ ٪)
	٢٠ر٣٠٧ »	(خصم بمعدل ١٥ ٪)

ويجب أن يلاحظ أن دورى أخذ خطوة أخرى فى إجراءاته فى التقدير ، فبفرض أن ما خسرته الهند ليس إلا ذلك الجزء من المكاسب المستقبلة التى كان ادخارها واستثمارها ، فإنه ضاعف قيمة جميع رؤوس الأموال البشرية بـ ١١ و. ، وهو رقم يمثل نسبة التوفير بين الهنود ، وهذا أعطاه التقدير النهائى للخسارة الاجتماعية .

ملاحظات ختامية :

لقد ركزنا الاهتمام فى حدود هذا الفصل على المسائل والتعقيدات المصاحبة لتقييم الهجرة ، إذ هى مرتبطة بالتعليم والتنمية أكثر من اهتمامنا بالإجابات المرضية عن « الصدق » ، ومن المحتمل التسليم سريعاً جداً ودون تحفظ بأى من « الحلول » الكثيرة « لمشكلة » استنزاف العقول ، ومعظمها قائم على أساس اعتقدات خاطئة ساذجة ؛ فأول واجب علينا إذن هو تجزئة المشكلة ، والنظر إليها من عدة زوايا ، بحث بعضها فى هذا الفصل ؛ ويبدو أن النتيجة سلبية ، ولكنها مقدمة لبحث بناء أقوى لإعادة تكامل معرفتنا وصياغة سياسة مستنيرة .

ويجب أن يكون واضحاً من البحث السابق أن الهجرة حتى بأعداد كبيرة نسبياً لا تعنى بالضرورة أن الشعب يقاسى استنزافاً عقلياً موهناً ، ويجب أن يكون واضحاً أن الاستنزاف العقلى لا يرتبط بسهولة بمستوى من التنمية القومية . ولما كان كل شعب يتميز بمجموعة ظروف فريدة ، فإن مسائل المكاسب والخسائر الناجمة عن الهجرة ، سواء كانت هجرة « مدربة » أو غير « مدربة » يجب أن تبدأ بفحص كل دولة بعد الأخرى ، إذ أن تصنيف الشعوب إلى شعوب متقدمة ونامية ليس بكاف .

وفوق ذلك ، فإن الواقع البسيط ، وهو أن كثيرين من الطلبة ، (أو حتى نسبة كبرى من الطلبة) الذين يدرسون فى الخارج سوف يظلون فى الخارج للعمل لا يعنى تلقائياً أن برامج الدراسة فى الخارج يجب أن تخفض . إذ يجب أولا أن نصنف البرامج ونفكر فى الاختلافات بين غير العائدين والعائدين ، ونحدد أسباب عدم العودة ، ونقدر احتمال مساعدات العائدين مقابل غير العائدين ؛ وفى مثل هذا التقييم تكون مفاهيم الرأسمال البشرى مفيدة ، وميسرة للمقارنات بين الفائدة والتكلفة بين برامج التدريب البديلة وبين

مختلف أنواع المدربين ، ويساعد منهج رأس المال البشرى على صياغة واختبار الافتراضات الخاصة باستجابة المهاجرين للحوافز المالية . وفى هذا المقال لم تستكشف هذه الاستعمالات الأكثر إيجابية لمفاهيم رأس المال والتى تطبق على الهجرة . وهناك سبب واحد للتأكيد على المؤهلات مع التحذير أنه بالرغم من أن مفاهيم رأس المال البشرى كما تستخدم فى تحليل الفائدة — والتكلفة ، وقد تكون مفيدة إلى أقصى حد ، فإن هناك خطراً فى أن يساء استعمالها عندما تكتسب المكانة والسلطة المسلم بها « كأساس » . والتسليم الأعمى يقتطع جزءاً من الفائدة بقدر ما يقتطع من تخطيط القرى البشرية .

ولما كان هذا هامشاً للامتحان النقدى لعدة طرق لتفسير الخسائر الناجمة عن الهجرة ، فيجب أن نضمنه كلمة أو كلمتين عن الاقتراحات التى أبديت للتخفيف من خسائر الهجرة . وتتخذ الاقتراحات أشكالا كثيرة منها تعويض الخاسرين من الكاسبين ، وتشريع تقييدى يمنع الهجرة ، وجعل الدراسة فى الوطن وفى الخارج أكثر « ملائمة » لحاجات الوطن الأم ، واختزال الفوارق بين البلد الأم والمهجر فى حوافز الهجرة .

إن فكرة تعويض الشعوب الخاسرة مظهر خطير للمناقشات التى يقدمها « العالميون » الذين يقترحون أن شيئاً قريباً من المساواة الكاملة Pareto optimum ضرورى للحكم على حركة الهجرة ، سواء كانت للتعليم أو للعمل أو لكليهما . ويجب ألا يقتصر الأمر على التسامح فحسب ، بل ويجب أن تشجع الهجرة أيضاً « إذا » كان خير العالم يضاعف بها ، و « إذا » لم تكن هناك خسائر لا تعوض كنتيجة لها . وليس من العسير التسليم بالجزء الأول من العبارة ، أما الجزء الآخر فعسير ؛ وقد أوجزنا القول آنفاً فى المشكلات التى يصحبها حساب الخسائر والمكاسب النهائية . ولكن لنفرض أن لدينا الإحصاءات الضرورية ، والطريقة التى نحسب بها مكاسب وخسائر الرأسمال البشرى ، فهل يتعين علينا حينئذ استعمال الحسابات كأساس للمدفوعات

التعويضية الرسمية بطريقة أشبه ما تكون بما تتبعه الدول الآن من تناول ميزان المدفوعات ؟ الإجابة على أحسن الفروض هى أن مثل هذه السياسة سابقة لأوانها ، وعلى أسوأ الفروض غير حكيمة ، فنحن لا نعرف بعد إلى أى مدى تجعل الأساليب التعويضية الأخرى الخسائر متعادلة الآن (مثل الأموال المحولة إلى الخارج أو نقل « المعرفة » أو زيادة الاتصال فى المجتمع العلمى الدولى) ، وليس من المؤكد ما إذا كانت مقاومة هذه التدفقات معادلة تماماً للخسائر ، ولكن يوجد هنا مجال إبتكارى يجب أن يعمل ، ولا نعرف كذلك أى تأثير لمشروعات الدفع التعويضى فى السماح للدول بتصدير المتذمرين من مثقفيها والمتعبين من شبابها والزائدين من أطبائها وغيرهم . ومن ثم تتأخر الإصلاحات الحقيقية التى يجب أن تنفذ . أما أن تزيد المدفوعات على كونها ترضية أو لا تزيد فهذه مسألة قيد البحث .

لقد أقنع البحث الشخصى ، المؤلف بأن القيود الشرعية فى البلد الأصلى أو المهجر ليس لها غير تأثير هامشى على الخسائر الناجمة من عدم العودة وربما على هجرة المواهب ذات المستوى الرفيع بوجه عام . وما يمكن أن يكون ملائماً ومفيداً لتلطيف الهجرة الجماعية ليس فعالا كالهجرة المختارة من ذوى التعليم العالى . كما أن نفقات الإلزام والقيود غير واضحة وقلما تدخل فى الحسبان .

وبنظرة أكثر إيجابية نجد أن الدراسة التى تتم فى الوطن وفى الخارج وتكون أكثر ملائمة لحاجات الوطن ، هى التى قد تخفف من الخسائر . ومع ذلك فإن الخطر موجود هنا فى ربط البرامج ربطاً وثيقاً بالتغيرات المحتملة للقوه البشرية التى تصبح خاطئة (والتى لم تتضمن القوه البشرية المتاحة التى تعلمت فى الخارج) . وإذا كانت الطرق « الملائمة » تربط الدراسة بالوظائف النوعية ، فحينئذ يتحول حجم الهجرة التى يمكن إنقاصها إلى درجة متطرفة لضمان العمل ، وفى هذه التحليلات وغيرها يصبح من أهم الارتباطات للعوده

إلى الوطن . ومع ذلك فمن العسير ربط الدراسة بالوظائف النوعية على نطاق واسع ، وفى تلك الحالات ، حيث تكون بطالة المتعلمين ماثلة ، فإن إيجاد وظائف معقولة للأفراد المتعلمين ليس بالأمر اليسير (٣٩) .

وإنقاص الحوافز المتباينة بين البلد الأصلى والمهجر ، تكون الدعوة إليه أيسر كثيراً من تحقيقه فعلا ، ومع ذلك فهذا هو المجال الذى يجب أن تبذل فيه أعظم الجهود ؛ ونحن آخذون فى التعرف على أهم حوافز الهجرة . ويمكن فى بعض الحالات أن يكون لوسيلة بسيطة مثل منح إعفاءات «جمركية» للأدوات المنزلية التى اشتريت فى الخارج تأثير ، ومع ذلك يكون الحافز إلى إليه الهجرة عادة وثيق الصلة بمظالم جوهرية فى بنية الشعب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد يكون من الضرورى إعادة بناء المؤسسات .. وهو عمل لا يمكن انجازه شيئاً فشيئاً .

وهناك مجموعة خطط متنوعة للحافز المالى يمكن أن تدمج تحت عنوان تضييق الفوارق ، وتشتمل على نوع من القرض الخاص بقانون الدفاع المدنى (ويوفر هذا القانون المساعدات للبرامج المختارة للدراسة الجامعية بالولايات المتحدة) للدراسة فى الخارج ، مع إعفاء جزئى ، وحين يعود الشخص بعد دراسته فى الخارج . أو يبقى فى الدولة متابعاً دراسته فى الوطن لممارسة مهارته . وقد تكون الإعفاءات من الضرائب مفيدة ، وأوضح الاقتراحات هى التى تتضمن موازين مختلفة للمرتبات تحطم ما تتميز به جداول الخدمة المدنية الموحدة القياس من تأثير قوى على الترقيات المهنية .

ويجب فحص كل من هذه الاقتراحات التى ذكرت آنفاً ، فحصاً دقيقياً ، إذ يحمل كل منها نفقات مختلفة قد تفوق الفوائد المحتملة ؛ وينبغى أن تكون حسابات رأس المال البشرى مفيدة فى تحديد السياسات التى تنطوى على أكبر احتمال للتغلب على الهجرة كقوة تعترض ربط التعليم بالتنمية .

وحين نذهب إلى ما وراء الإحصاءات البسيطة التى تصف ضخامة عدد الطلبة المغتربين غير العائدين وارتباطاتهم ، وحين نرى غير العائدين فى محيط أوسع للهجرة الدولية والاستثمار التعليمى ، يبدو لنا أننا لا نستطيع إلا أن ننفعل بالدور الإيجابى الذى تقوم به الهجرة للدراسة ، والمكان الثانوى الذى تحتله الهجرة من الصورة الشاملة بسبب عدم العودة . والنتيجة التى نصل إليها بعد حيرة بسبب متاهات رسم السياسة ، هى أن هناك فى الوقت الحاضر جهوداً مبذولة ذات فعالية كالتدابير الحديثة التى اقترحت للتأكد من أن الدراسة فى الخارج تساعد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن ، وأن تظل النتائج السلبية لعدم العودة فى مستوى معتدل . ومادام هناك متسع للتحسين ، فلا ضرورة لإتهام الشعوب الخاسرة أو الشعوب الكثيرة التى ترسل الطلبة إلى الخارج ، بعدم شعورها بالمسئولية . وقد بذل اهتمام عام فى البرامج الرسمية فى مسائل الانتفاع أو العودة وعدم العودة . وحين تكون خسائر المواهب حقيقية ومحسوسة ، فإن الشعوب الخاسرة تستجيب ، ولا تكون استجابتها دون نتائج . وفى حين تستطيع الولايات المتحدة مساعدة الشعوب المرسلة مساعدة أكثر فعالية بالسعى إلى تحسين نتائج الدراسة فى الخارج ، فلا يبدو أن المساعدة عن طريق وضع تدابير مقيدة للهجرة غير ملائمة أو مفيدة ، ويجب أن تحظى الأعمال الإيجابية التى تبدأ فى مناطق الأصل ، بأعظم اهتمام وتأييد ، فالاستثمارات فى الناس والمؤسسات يجب أن تفضل القيود القانونية .

ملاحظات :

(١) يعبر المؤلف عن شكره لشركة كارنيجى بنيويورك لرعايتها البحث الذى يقوم عليه هذا الفصل ، كما أننى مدين « لميرى جين بومان Mary Jean Bowman لدورها فى توضيح الأفكار المعروضة هنا . أنظر : Bowman,

Mary Jean and Myers, Robert J., « Sehooling Experience and Gains and Losses in Human Capital through Migration», Journal of American Statistical Association Lxjj, No 319 (September 1967), 875 - 98.

وتستطيع أن تجد معالجة أكثر تفصيلا لمعظم الموضوعات المتضمنة فى كتاب Myers Roberty, G. بعنوان «Study Abroad and Migrotion of Human Resources» وهو رسالة دكتوراه فى الفلسفة غير مطبوعة من University of Chicago, Department of Education, 1967.

(٢) يمكن الاطلاع على مختلف المعالجات فى مجموعات الكتب التى تعالج موضوع « استنزاف العقول » بالرجوع إلى : Dedijer, S., and Svuenningson, L., Brain Drain and Brain Gain: a «Bihliography on Migration of Scientists, Engineers, Doctors and Students», Lund Sweden Research Policy Programme, 1967.

(٣) أنظر مثـلا : Adams Walter (ed.), The Braim Drain, New Yourk Macmillan.

(٤) يجب أن تنسب الكلمات « مدرب » و « غير مدرب » والنموذج ، كما عرضت هنا ، إلى Alan Bayer ، ومع ذلك ، فإن نفس التصنيف قد أنشأه فى الأصل ، المؤلف وميرى جين بومان بقصد إدماج مكان التعليم والعمل فى صورة إقرار لتقييم بدائل التعليم والعمل

Bowman and Myers, 890.

(٥) التصنيف وفقاً للتعليم والعمل ، ليس مجرد إداة لربط الهجرة والتعليم والعمل ، فهو يدل ضمنا على افتراض وجود اختلافات مساحية فى نوع التعليم والخبرة ، وفى فرص العمل التى يجب أخذها فى الاعتبار عند تقييم الأفراد المهاجرين وتفسير تصرفاتهم .

(٦) يمكن أيضاً أن تحتل عملية التصنيف مكاناً فى كل الفئات ، مثل الجنس والعمر والعمل ، أو . يمكن تطبيق النموذج على المجموعة الثانوية ، مثل المهندسين الذكور فوق سن العشرين .

(٧) أجرى الحساب على أساس أرقام اليونسكو المستمدة من :
« The Statistical Yearbook », 1966, Paris : UNESCO, 1967.

(٨) وللاطلاع على واحد من من أحسن التصنيفات ، عن تيارات الهجرة إلى الدول المتقدمة ، أنظر : Brinley Thomas, «The International Circulation of Human Capital, Minerva, V, N. 4 (Summer 1967) 479 — 506.

(٩) United Nations General Assembiy, 23 rd Session, 5 Nonember 1968, «Outflow of Trained Personnel from Developing Countries, Report of the Secretary General», A 17294, New York: The United Nations, 1968, 5. Mimeograph.

(١٠) Institute of International Education (I.I.E.), Open Doors New York : II., 1969.

(١١) تشير كلمة « علماء : Scientists » هنا إلى علماء الطبيعة أو الفيزياء لتمييزهم من علماء الاجتماع .

(١٢) سأحذف كارها البحث فى مختلف الأسس التى يمكن أن تستخدم فى تحديد عدم العودة مثل قصد البقاء فى الخارج بصفة دائمة ، وتغيير الجواز ، وطول مدة الإقامة فى الخارج أو تغيير صفة المواطنة . ولست بحاجة إلى القول بأن تحليل عدم العوده يعتمد إلى حد كبير على التعريف الذى يقع عليه الاختيار . ومعدلات عدم العودة تتراوح بين ٥ و ٥٠ فى المائة . ويمكن تعليل جزء كبير من الحسابات المتضاربة على أساس التعريفات المستعملة ؛ وسيعرف عدم العوده فى الفقرات التاليـة على أساس قصد البقاء الدائم بالولايات المتحدة . وترتبط الإحصاءات المعروضة فى هذا المقـال بهذا التعريف . وباستخدام إحصاء معهد التعليم الدولى I.I.E. عن الطلبة المغتربين لسنة ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٥ ، أحصيت النسبة الشاملة لـ ١٦ فى المائة عن تلك السنة . ومن المحتمل أن يكون تقديراً بخساً ، ومع ذلك فإن النسبة الشاملة

ليس لها غير معنى ضئيل ؛ وللحصول على تفصيل أوسع ، بما فى ذلك مناقشة التحيزات ، أنظر « ميرز Myers فى الفصول من ١ إلى ٣ .

(١٣) United States, Congress, House, Subcommitee on Government Operations, Hearings on the Brain of Scientists, Engineers, and Physicians from the Developing Countries into the United States, 90th Cong., 2 nd Sess., 23 January 1968, Washington : U.S.G.P.O., 1968, 3,

(١٤) استخدام سجل البحث ونسبة العائد على أساس القصد فى الإقامة الدائمة بالولايات المتحدة : ع^{٢} = ٢٦ر لست وتسعين دولة ، ولا يشتمل الترابط على السببية .

(١٥) وأهمية وضع الفروق فى الاعتبار فى حالات الدراسة عند عمل مقارنات عبر الوطن لعـــدم العودة يتضح أنه عند إجراء مجموعة من الارتدادات مع معدل عدم العودة كمتغير غير مستقل ، ومع حالات الدراسة بين طلبة من الدول الخاصة بكل من (الرعاية ، والتأشيرة ومستوى الدراسة) كمتغيرات مستقلة ، فإن أحوال الدراسة أنبأت بنسبة عدم المواطنين بدرجة كافية جداً (ع^{٢} = ٠,٦٧) . وبإضافة خصائص الدولة (مثل متوسط دخل الفرد) إلى الاغتراب كان لها تأثير قليل (ارتفعت ع^{٢} إلى ٠,٧٥) وهناك دون شك تأثيرات قوية متفاعلة بين خصائص الدولة وظروف الدراسة التى يجب أن تصنف قبل استخراج النتائج .

(١٦) لقد أشرت فى مكان آخر إلى أن الترابطات بين عدم العودة والمتغيرات الأخرى ليست سببية بالضرورة ، والواقع أن مثل هذه «الأسباب» التى تؤدى إلى عدم العودة ، كالزواج من فتاة من الولايات المتحدة ، أو حمل تأشيرة طالب بدلا من « تأشيرة » التبادل . تتحول فتصبح غير هامة نسبياً حين ندخل فى حسابنا عوامل أخرى مثل توفر العمل . أنظر: Myers Robert « Education and Emigration » Chicago : University of Chicago, 1969, ch, 7, 46, 47 وأنظر: Ritterband, Paul, نسخة مخطوطة لم تنشر

The Non - returning Foreign Student : « The Israeli Case ». وهى رسالة دكتوراه فى الفلسفة غير مطبوعة : Columlia University, 1968.

(١٧) تعزى عدم العودة أحياناً إلى قوائم التسجيل الكلية ، وتعزى أحياناً أخرى إلى الرقم الكلى « للمتخرجين » ، ولا يفى أحد الأمرين بالغرض تماماً .

(١٨) بالنسبة لسبع وعشرين دولة ع^{٢} = .. وباستخدام متوسط الدخل القومى .

(١٩) حتى لو افترضنا نسبة لعدم العودة بين الطلبة الهنود ، فإن الخسارة فى الولايات المتحدة أعلى كثيراً من البيانات المستمدة من معهد التعليم الدولى ، فإن الرقم فى فهرس خسارة القوة البشرية بالنسبة للهند يظل منخفضاً نسبياً .

(٢٠) Hervé, Michel E. A., « Internrtional Migration of Physicians and Students; a Regression Analysis', Washington D. C. United States Agency for International Development, Office of Programme and Policy Go - ordination, Apsil 1968 نسخة محفوظة

(٢١) نفس المرجع 2 — lV

(٢٢) بناء على الأرقام التى أوردها هرفى ، كانت جميع شعوب جنوب الصحراء ، التى أتيح تقدير دخلها وتسجيلها ، دولا ضعيفة ذات عجز فى ميزانيتها يبلغ على الأقل الرقم الحقيقى المسجل فى الوطن . ولم يدخل هرفى فى حسابه أن نسبة كبيرة من التسجيل الحقيقى من الطلبة القادمين من شعوب جنوب الصحراء هو تسجيل لما وراء البحار ، وهو يوافق على أن العجز المحسوب لهذه الشعوب يجب أن يقتطع إلى حد كبير ، لو أن الدراسة فى الخارج قد أخذت فى الاعتبار عند وضع المعادلة الأصلية الخاصة بمتوسط الدخل القومى والعدد الكلى الملتحقين بالدراسة .

(٢٣) هناك طرق عدة يمكن استخدامها « لتقييم » المهاجرين ، ومثال ذلك أن « ألان بايرAlan Bayer » قدر الحاصلين على الدكتوراه بالولايات المتحدة وفقاً « لنوع » المعهد الذى حصلوا فيه على الدرجة ، فوجد عند مقارنة قابليتهم للحراك بنوع التعليم الذى تلقاه المهاجرون ، أن أرقى نوع من الخريجين كان أكثر قابلية للحراك ، كما وجد أيضاً فى عدة مناطق من الدولة التى ظهرت كأنها خاسرة لمواهبها أنه عند مقارنة الأرقام فقط ، أصبحت كاسبة عند إدخال النوعية :

ارجع إلى

Bayer, Alan, « The Interregional Migration and the Education of American Scientists » Sociology of Education, xli, N. (Winter 1968), 88 — 102.

(٢٤) أنظر مثلا :

Johnson, Harry, An « Internationalist » Model, in Adams, 69—91 andGrubel, Herbert G., and Scott Antehony, « The International Flow of Human Capital, the Brain Drain, » American Economic Review, ivi, No. 2 (May 1966) 268 — 74 (Together with the discussion by Burton Weisbrod, pp, 277 — 80 of the same volume).

Thomas, 479 - 506, Patinkin, Don, A «Nationalist» Model' (٢٥) in Adams, 92 — 108, and Shearer, John, « In Defence of Traditional Views of the « Brain Drain » Problem, Exchange, Fall 1966, 17 — 25.

Kindleberger, Charles p., «Emigration and Economic Growth. (٢٦) Banca Nazionale del Lavoro, Quarterly Review, September 1965,235

(٢٧) كالتى تلازم التغيرات فى نماذج الاستهلاك والاستثمار ، بواسطة المؤثرات الإحصائية للسكان ، وبواسطة الأموال المحولة .

United States Congress, House, Committee on Government (٢٨) Operations, «Scientific Brain Drain from the Developing Countries goth Corg., 2 rd Sess., 1968, Report No. 23,5.

(٢٩) لخصم المكاسب عن عام (n) ، يقسم المرء فقط ، المكاسب المتوقعة (y) على القيمة $(1 + r)^t$ ، حيث تساوى (r) نسبة الخصم — عادة نسبة الفائدة التي يتوقع المرء كسبها فى استثمار بديل ، ويمكن وضع القيمة الحالية لمورد الدخل فى المستقبل حينئذ على الوجه التالى :

$$\sum_{1=1}^{n} Y (1 + r)^{e}$$

وسوف لا نشرح هنا تعقيدات اختيار نسبة الخصم المناسبة .

(٣٠) Bowman and Myers, 879—84.

(٣١) هذه الخسارة بمعزل عن الخسارة التى يمكن أن تحدث نتيجة لجعله عوامل أخرى من الإنتاج غير صالحة مؤقتاً .

(٣٢) ومع ذلك ، إذا كان رأس المال البشرى ينتج بإفراط لكى يسمح بالاستبدال المستمر ، فهناك تكاليف مضمرة — التكاليف التى يرغب المجتمع أن يدفعها لتحاشى الاضطراب .

(٣٣) Wilkinson. Bruce W., Studies in the Economics of Education, Occasional Paper No. 4, Ottawa : Canada Department of Labor, Economics and Research Branch, 1965, 19.

(٣٤) توجد طرق عدة ، فضلا عن بيانات الإحصاء التى تستخدم فى جمع المعلومات عن المكاسب التى يمكن أن يركب منها الصور الجانبية : ملفات الضرائب ، الإعلانات عن الوظائف ، عمليات مسح سوق العمل ، وسجلات المنظمات والاستفتاءات الخاصة .

(٣٥) من أكثر مصادر الولايات المتحدة النافعة لتطبيق الطرق السابقة ، « نشرة » المؤسسة القومية الحديثة للعلوم :

National Science Foundation Publication, Characteristics of Foreign-born and Educated Scientsts in the United States.

التى أعدت للمؤسسة القومية للعلوم بجامعة بنسلفانيا سنة ١٩٦٨ .

(٢٦) جرت عادة أفراد كثيرين على استخدام قيم رأس المال البشرى لتقريب مكاسب الولايات المتحدة ، مصحوبة بتعليم الطلبة الأجانب ، مدخلين فى اعتبارهم عدم العودة . أنظر :

Grubel, H. Y., « The Cost of : U. S. College Exchange Programmes, » The Journal of human Resources, i, No. 2. Fall 1966, 81 — 98., De Vine, Bruce F., « The United States Student Exchange Programme : Reverse Foreign Aid ?, » Claremont, California: Pomona College, Department of Economics, 1969, mimeographed; Levich, Richard, An Analysis of Expected Loss from Foreign Student non-Return, » Chicago : University of Chicago, Department of Economics, 1969, mimeographed.

(٢٧) Dorai, Gopal, « Economics of the International Flow of Students : a Cost-benefit Analysis, Unpublished Ph. D. dissertation, Department of Economice, Wayne State University, 1968.

وإنصافاً لدوراى ، يجب أن أشير إلى أن هدفه الأساسى فى حساب القيم الحالية كان اختيار القرار السرى الخاص بالهجرة ، وكان تقديره لخسارة الهند الإجمالية تقديراً ثانوياً .

(٢٨) Blaug, M., Layard, P. R. Y., and Woodhall, M., The Causes of Educated Unemployment : The Indian Case, London : Allen Lane, The Penguin Press, 1969, ch, 6.

(٢٩) يؤكد هذه النقطة النجاح المشكوك فيه لتجمع القرى البشرية والهندية ؛ فقد استعيد أشخاص إلى الهند ، ووضعوا فى المجموعة لحين البحث عن عمل لهم ، ولكن مدة الإنتظار كانت أطول من المتوقع ؛ فإذا كان اختيار الوطنيين الوظائف فى الوطن قد بوشرت فى الخارج ، فإن التجربة تبين أن القائمين بالاختيار يجب أن تكون لديهم فرص خاصة يقدمونها ؛ ويجب أن يكون لهم سلطة الإرتباط على الفور ، فالوعود الغامضة لا تلقى قبولا حسناً .